اعترافات نتنياهو وشراكة قطر وعباس وحماس في النكبة الانقسامية!

كتب حسن عصفور/ علها المرة الأولى في تاريخه السياسي، الحافل بالكذب الى درجة تسميته "مستر كاذب"، قال نتنياهو كثيرا من "الحقيقة السياسية" في مقابلته الترويجية الأخيرة قبل الانتخابات الإسرائيلية يوم الثلاثاء 9 أبريل 2019.

تصريحات نتنياهو، حول فائدة الانقسام لدولة الكيان، لم تكن تحتاج لهذه "الصدمة الكبرى" ليدرك كل فلسطيني أنه صناعة أمريكية – إسرائيلية من الألف الى الياء بمساعدة دولة قطر وتنفيذ رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس وحركة حماس.

فالانقسام بدا التخطيط له عمليا، خلال مرحلة الخلاص من الشهيد المؤسس ياسر عرفات، بتحضير البدائل لما بعد "عرفات"، والتي كشفها أولا بوش الابن في خطابه يونيو 2002 المعروف بخطاب "الشعب الفلسطيني يريد قيادة أفضل لحل الدولتين"، وبدا بالتنسيق مع شارون – موفاز لتهيئة المسرح السياسي لـ " القيادة الأفضل" للأمريكان والإسرائيليين وغير الأفضل لفلسطين قضية وشعبا ومشروعا وطنيا، عبر سلسلة خطوات متناسقة:

*الخلاص الجسدي من ياسر عرفات باغتياله رسميا في 11 نوفمبر 2004.

*انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية (وباقي المؤسسات الرسمية) يناير 2005.

*خروج شارون المفاجئ، دون تنسيق مع السلطة من قطاع غزة بدأ أغسطس 2005 وانتهى سبتمبر 2005.

*اعلان محمود عباس المفاجئ عن إجراء انتخابات للمجلس التشريعي، وهو الإعلان الذي مهد عمليا لكل ما تلاه من خطوات انقسامية.

*موافقة حركة حماس على المشاركة في الانتخابات بعد ان رفضتها وعادت لقبولها، بطلب من قطر.

*مشاركة حماس دون أن تعلن التزامها بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية (في حينه)، أو احترامها لاتفاقات منظمة التحرير مع إسرائيل، وتجاهلت أمريكا وتل أبيب ذلك، من أجل السماح لها بدخول الانتخابات.

*فوز حماس الساحق (غير المفاجئ ابدا) بالانتخابات التشريعية بـ 74 من أصل 130 وهو ضعف ما حصدته حركة فتح (43).

*تشكيل حماس حكومتها الأولى في فبراير 2006 برئاسة إسماعيل هنية، تقدمت ببرنامج سياسي متناقض كليا مع برنامج منظمة التحرير واتفاقاتها الرسمية، وكذلك مع برنامج عباس خلال حملته الانتخابية للرئاسة.

*لم يعترض عباس ولا أمريكا ولا إسرائيل على برنامج حماس النقيض للاتفاقات كليا، فتت وتجاهلت ذلك لغاية في نفس يعقوب أو "يعاقيب" التخريب.

*حوار قيادة حماس مع وفد أوروبي بمراقبة أمريكية في جنيف في نهاية 2006، دون تنسيق مع عباس بصفته رئيس السلطة، وصياغة وثيقة سياسية كاملة، مهدت للحديث عن "دولة مؤقتة في الضفة".صم

*موافقة عباس على تشكيل "قوة تنفيذية أمنية" خاصة بحركة حماس موازية للأجهزة الأمنية الرسمية، تحت إشراف (الشهيد) سعيد صيام وزير داخلية حكومة حماس في حينه.

* بدأت حركة الصدام وافتعال المشاكل المتلاحقة بين قوات حماس الأمنية الرسمية وغير الرسمية وأجهزة السلطة الأمنية، لإشاعة أجواء من "الفوضى" تسمح لاحقا لحماس أن تبدو وكأنها "المنقذ" لفرض الأمن.

*تحركات قطرية بقيادة حمد بن جاسم الى تل أبيب، وتنسيق مع قيادة حماس عشية الانقلاب يونيو 2007، حيث طمأن حكومة تل أبيب على التغيير القادم في قطاع غزة بأنه "شأن داخلي"، كما اعترف بن جاسم لاحقا.

* تنفيذ حماس انقلابها رسميا 14 يونيو 2007.

وما بعد ذلك، عدم قيام محمود عباس باي خطوة عملية لمحاصرة الانقلاب، بل ساهم بدعمه وتسهيله بقرار منع كل موظفي السلطة، وعددهم عشرات آلاف، من

العمل في المؤسسة والبقاء في البيوت، ما استغلته حماس لتوظيف بديلا من عناصرها.

الانقسام لم يكن صدفة ولا عملا جاء من غير حساب...هو مخطط معلوم تماما، لذا كما قال نتنياهو، وغالب قادة الأمن في دولة الكيان، هو مصلحة إسرائيلية خالصة، وكانت شريكا رسميا في صناعته، وستبقي عليه ما دامت تجد أدوات تنفيذية لتسهيله.

المهزلة ليست تصريحات نتنياهو، بل تصريحات الناطق باسم رئاسة سلطة حكم المقاطعة، الذي بدأ وكأنه أصيب بـ "صدمة" مما سمع، متغابيا أن عباس هو أحد أضلاع تلك المؤامرة الكبرى على الشعب الفلسطيني، التي مهدت الطريق واسعا لتمرير مشروع "التهويد" في الضفة والقدس دون مقاومة.

كل ما يلي ذلك، ليس سوى خطوات تنفيذية للمسألة المركزية التي بدأت في تشريع الانقسام رسميا، وكلما اعتقد البعض انه اقترب من نهايته، يحدث تعميقا له، بل عداءا مركبا.

ولعل نتنياهو أصاب بعضا عندما اعتبر أن خطوات عباس في حصار قطاع غزة ووقف رواتب عشرات آلاف من موظفيها، ثم تخفيض نسبة الآخرين خطوات مساعدة لتحقيق "الحلم الإسرائيلي" بخلق "كيان غزة".

هل هناك قدرة على اسقاط المشروع التهويدي في الضفة والقدس وحصار كيان غزة، نعم وبلا مقدمات المفتاح بيد عباس وليس غيره، بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه من قرارات وطنية...غير ذلك هو شريك رسمي وعملي في تسويق ذلك.

تصريحات نتنياهو وكشفه المعلوم، سيكون عبئا سياسيا ثقيلا على قيادة حماس كي لا تستمر كأداة تنفيذية لاستكمال المشروع الإسرائيلي، وتلك مسالة تستحق أن تعود كليا عن نهج سبق، وتبحث جديدا مع شركاء المرحلة المقبلة.

ملاحظة: شهدت أريحا احتفالا بمهرجانها السياحي، صاحبة الاختصاص وزيرة السياحة معايعة غابت عن ذلك الاحتفال، شكلها مش مستعدة تغبر رجليها...فالوزارة محجوزة لها بفعل فاعل مجهول معلوم... مش هيك أبو حميد!

تنويه خاص: بيان حزب الشعب وبعض من عناصره لتبرير المشاركة في حكومة انقسامية بامتياز يستحق التدقيق الوطني أكثر من السياسي...ومنيح مراجعة كلام عباس في ثوري فصيله عن الحزب ومشاركته "الإجبارية"!

السؤال المجهول...هل هناك "رؤية سياسية فلسطينية"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك الكثير مجهولا فيما تبحث عنه "الصفقة الأمريكية" في الجانب الفلسطيني منها، مع بعض ملامح الجانب الإقليمي، مضافا لها، المعلوم الكامل من المشروع "التهويدي" الخاص في الضفة والقدس، فكلاهما يقتربان كثيرا رغم ضوضاء الكلام الإسرائيلي، فالحلم مقارب ومشترك بينهما لإقامة "دولة يهودية" وفق البعد التوراتي والسياسي في آن، بعد أن تكمن "الفريق الصهيوني المتطرف – الإرهابي" في واشنطن وتل أبيب من تدمير أسس اتفاق اعلان المبادئ عام 1993، المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو".

وما نشرته صحيفة أمريكية حول مضمون الخطة الأمريكية يقترب بنسبة عالية جدا من الواقع المعلوم، حيث العمل على خلق "كيانين" في غالبية الضفة والقدس الشرقية، مع ترتيبات خاصة لها، وقطاع غزة، تعيشان مرحلة انتقالية دون تواصل جغرافي – سياسي، على ان يكون لهما "رعاة" لفترة انتقالية الى حين ترتيب خلق قيادة سياسية يمكنها التعامل مع التطورات الجديدة.

ملامح لم تعد غائبة، وتعلمها غالبية قوى الشعب الفلسطيني، اعترفت علانية بذلك ام تقوقعت في عالم الغياب، ولذا لم يعد مقبولا ان تستمر تلك الأطراف بـ "الكلام الغيبي" او ما هو خارج المعقول، وكأنها تسير في مشهد غير الذي يحدث، بعضها هروبا وبعضها لعدم امتلاك موقف ملموس فتختار "الغيب السياسي".

وتدقيقا، ليس هناك موقف مشترك يمكن اعتباره موقف للكل الفلسطيني، وهنا يجب الاعتراف بعيدا عن "الطنطنة الفارغة"، انه لم يعد كافيا اعتبار تحالف مجلس مقاطعة رام الله ممثلا للموقف الفلسطيني، بعيدا عن عدم التزام رئيس

تنفيذية المقاطعة وسلطة الحكم المحدود محمود عباس بأي من تلك القرارات وأحالها الى المجهول، بل والرافض عمليا لتنفيذ أي منها.

لذا يصبح العمل على صياغة "رؤية سياسية مشتركة" واجبا وضرورة قبل الحديث عن أي مسالة أخرى، فقد ثبت تماما أن غياب الموقف السياسي المشترك هو القاعدة الذهبية لاستمرار الانقسام، بل ولتكريسه واقعا "كيانيا" لكل من طرفيه (ليس فتح "م7" وحماس فقط بل تحالفهما السياسي أيضا)، فالبديهية الأولى التي غابت عن أي اتفاق توحيدي كان تغييب البعد السياسي وكأنه "رجس وطني"، فيما حضر كل ما دونه، لذا سريعا ما كانت تنهار تلك الاتفاقات.

لم تضع فتح ورئيسها ومركزيتها الرؤية السياسية المشتركة، والمفترض انها مشتقة بشكل أو بآخر مما هو مقر رسميا، كجزء من اتفاقات المصالحة، تحت شعار البحث عن "القاسم المشترك"، والحقيقة أنه سقوط مشترك لا أكثر، ومؤشر ان الاتجاه ليس لوحدة وطنية بقدر ما كان خضوعا لأمر ما ورغبة ما غير فلسطينية.

تغييب الرؤية السياسية والهروب الى شعارات عامة غامضة، لا قيمة لها، أو الحديث العام دون تحديد لا يمكن اعتباره "رؤية سياسية"، وهو ما يجب أن يصبح أولوية للكل السياسي، بعيدا عن انهاء الانقسام من عدمه، فطرفي المعادلة السياسية الفلسطينية مطالبان بوضع تلك الرؤية، الى حين صياغتها المشترك ضمن إطار مشترك.

تحالف فتح (م7) السياسي، يشير الى امتلاكه رؤية لكنه يتجاهل انها لم تعد محددة، وليته يعيد نسخها واعلانها من جديد كنصوص محددة، وليس الإشارة اليها باعتبارها "قرارات مجالس"، بل تقوم قيادة هذا التحالف بصياغتها مجددا في نقاط واضحة تعلنها باعتبارها "رؤية فلسطينية" تقدم ردا على المشروع الأمريكي – الإسرائيلي.

كما أن "تحالف حماس"، مطالب أيضا بصياغة موقف سياسي مشترك، وبنقاط محددة، مشتقا مما أعلنته حماس وبعض القوى، ليصبح ورقة واضحة العناصر التي يمكن ي كان قراءتها.

وموضوعيا يمكن التوافق على عناصر مركزية في تلك الرؤية الغائبة، وأبرز المتفق السياسي:

*انهاء العمل باتفاق اعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بكل اشكاله، ليس لأن دولة الكيان لم تلتزم به، بل لأنه تجاوز كل الزمن الممكن لتطبيقه.

*اعلان دولة فلسطين بديلا للسلطة وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وهو القرار الذي يمثل السلاح الأهم لمواجهة المشروع التهويدي.

*فك الارتباط بدولة الكيان، بكل مظاهره الاقتصادية والسياسية.

*وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال وكيانه.

*وقف التنسيق الأمني كليا مع المخابرات الأمريكية.

*سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان، وهنا ليس بالضرورة الذهاب لشرح ما بعدها.

*اعتبار قطاع غزة الجزء الخارج عن السيطرة الاحتلالية المباشرة، ويمكنه ان يكون "قاعدة دولة فلسطين" لاستكمال مهام تحرير أراضيها المحتلة.

ومن البرنامج يمكن الاتفاق على أدوات تنفيذية له:

-تشكيل حكومة سياسية لدولة فلسطين لفترة انتقالية.

-الاتفاق على تشكيل برلمان دولة فلسطين، من أعضاء المجلس التشريعي "المنحل" بشكل غير دستوري والمجلس المركزي وفقا لاتفاق نسبي خاص حسب التمثيل بعدد لا يتجاوز الـ 150 عضوا..

-الاتفاق على رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهنا يمكن التوافق على فصل المنصبين الى حين الاتفاق على دستور جديد.

-اعتبار قانون السلطة هو الدستور المؤقت لدولة فلسطين.

- الاتفاق على مراجعة شاملة لواقع منظمة التحرير ودراسة مستقبلها وفقا للتطور الجديد.

بالتأكيد هذه أفكار يمكن الاستفادة بها ومنها لصياغة "رؤية مشتركة"، لو أريد حقا مواجهة المؤامرة المشتركة وليس التساوق معها بشعارات لفضية!

ملاحظة: ما كتبه المبعوث الأمريكي من نصائح لحركة حماس يمثل "خطوة جديدة"، وبعيدا عن النقد المباشر وتحميلها مسؤولية "كارثة القطاع" وتبرئة الكيان، لكنه مقال يفتح طريقا لحوار معها...يعني غزل من نوع جديد!

تنويه خاص: يبدو أن قطاع غزة بات مطلوبا منه أن يكون رأس الحربة الوحيد للصدام مع دولة الكيان، رغبات غريبة وشاذة ليس بحساب تجاري بل بحساب عسكري سياسي...بلاش هيك مناورات مش لطيفة!

أمر تنفيذي "مستهبل" من مقاطعة رام الله!

كتب حسن عصفور/ ربما يحسن صنعا محبي الإحصاءات لو انهم عملوا "جردة حساب"، لعدد المرات التي طالبت بها "تنفيذية المقاطعة" دراسة فك الارتباط مع إسرائيل، وكم هي المرات التي قالت انها أكملت الدراسات الكفيلة بذلك، ومعها ماذا أعلنت "الحكومة الراحلة" بدون وداع رسمي، (رئيسها "الذي كان محبوب الرئيس عباس" لم يحضر أداء اليمين "غير القانوني" كمظهر تكريمي)، بأن وضعت الخطط الكفيلة بمواجهة دولة الاحتلال، وأصبحت التقارير جاهزة لـ " أمر الرئيس" وما يحلو لهم تسميته بـ "القيادة" (تلتقي بمزاج وليس بقانون).

يوم 14 أبريل 2019، وبعد لقاء غاب كثيرا، التقت "تنفيذية المقاطعة"، وأصدرت "أمرا" الى حكومة أشتية "التي لم تتعارف بعد على بعضها البعض، بأن تباشر بتنفيذ قرارات المجلسين "الوطني" و"المركزي" بخصوص العلاقة مع دولة الاحتلال...

والحقيقة أن قرار كهذا يحمل كل ألوان "العيب السياسي"، ليس لجهالته، بل لكمية الاستغباء الذي يحمله للشعب الفلسطيني أولا، وقواه السياسية ثانيا، حيث ان جوهر ما كان من قرارات "المجلسين"، هو من صلب عمل هذه "التنفيذية"

ورئيسها، فهي قرارات سياسية – سيادية، تصبح الحكومة المعلنة في بقايا شمال الوطن أداة مساعدة للتنفيذ وليس غير ذلك.

ونذكر كما تم سابقا مرات عدة، على قاعدة وذكر إن نفعت الذكرى، والتي يبدو أنها لم تنفع ولن تنفع مع من هم ليسوا منتفعين، بأن أبرز تلك القرارات هي:

*وقف التعامل بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل، وهذا مبدأ لا صلة لأي حكومة به.

*وقف التعامل باتفاق أوسلو، وانتهاء المرحلة الانتقالية، بما يترتب عليه وقف التفاوض على ما يرتبط بها، وهذا أمر لا شأن للحكومة به.

*وقف التنسيق الأمني بكل اشكاله، وهذا أمر من التنفيذية مباشرة، تنفذه أجهزة السلطة، بعد الإعلان الرسمي.

*وقف العلاقات الاقتصادية والبحث عن "بدائل"، وقد سبق لحكومة رامي بحث ذلك تفصيلا، وشكلت لجان خاصة، كما أعلنت سابقا، ومنذ ما يزيد عن العام.

*اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، ولا نعتقد أن أي فلسطيني بمستوى ذكاء 3% يرى أن هذا قرار يتعلق بالحكومة.

ولن نشير الى الموقف من العلاقة الأمنية الأمريكية لأنها لم تحدد بقرار من "المجلسين" لحسابات يعلمها فقط الرئيس محمود عباس.

هناك قرارات متعددة من المجلسين تصدر منذ عام 2105، وتقريبا لا تغيير بها سوى بعض من تفاصيل لا أكثر، وسنقفز عن قرار فك الحصار عن قطاع غزة ووقف كل الإجراءات غير القانونية الظالمة التي قررها "الرئيس وحده ولا شريك له بها لا قطعا ولن يكون إعادة" ...

بيان "تنفيذية المقاطعة" يمثل درجة عالية من النفاق السياسي، ولكنه يحمل ملامح من "الجبن السياسي" أيضا، كونه حاول أن يكذب بخصوص ما يجب فعله، بالهروب الى عبارة وهمية بأمر الى من لا يملك من امره قرارا كما قرارات "المجلسين".

لا يحتاج الأمر سوى "أمر رئاسي" فقط كي تصبح كل القرارات نافذة، يبدأ بإصدار "المراسيم الضرورية لكل من تلك القرارات"، فهي فقط ما تحتاج، ولا يوجد أي داع لاطلاع حتى تنفيذية المقاطعة عليها، فكلها شرعية ومقرة وموجودة في "أدراج مكتب الرئيس" فقط لينفض عنها الغبار الذي أصابها خلال السنوات الأربع الماضية.

بيان "تنفيذية المقاطعة" هو اعتراف عملي بأن المزاج الوطني يريد تنفيذ قرارات المجلسين خلافا لرغباتها ورغبات رئيسها، ولأنهم أعجز من تنفيذ أي منها، لحسابات أصبحت معلومة جدا، لجأوا الى لعبة "الاستغماية السياسية، أو "لفتك ما لفتك"، بالحديث عن "أوامر وهمية" علها تلهي من يعتقدون أنهم سيخدعون بقول يحمل "جهلا معرفيا" غير مسبوق.

بيان تنفيذية المقاطعة يوم 14 ابريل 2019 اعلان رسمي بانها لم تعد تملك من امرها أمرا...عاجزة مشلولة وفوقها فقدت كل "بقايا الذكاء"...فسلاما يا "بقايا رسمية"!

ملاحظة: سؤال مباشر الى أمين سر تنفيذية المقاطعة صائب عريقات، هل لا زالت الأجهزة الأمنية للسلطة على تعاون مع الأمنية الأمريكية، وهل باب الأموال لا زال مفتوحا...الامانة الوطنية تفرض عليك جوابا للشعب!

تنويه خاص: السودان على طريق "النور السياسي"، وبخطى قد تكون أسرع مما يكتب أو يقال..."تجربة الإسلامويين" السوداء لن تعود، وتلك هي الخطوة الأولى حتى لو تعثرت قليلا...رسالة يجب أن تدركها قيادة حماس وسريعا جدا جدا!

تحذير سياسي الى حماس و"التهدئة الطويلة"!

كتب حسن عصفور/ صحيح، ان عملية إنهاء الانقسام لا تزال تعيش نفقها المظلم، ولا وجود لأي إشارة ضوء في نهايته، في ظل المشهد القائم، خاصة وأن رئيس سلطة الحكم المحدود لن يقدم على أي مغامرة لكسر "التابو" المفروض على قلمه الخاص، لوضع نهاية تلك الكارثة الكبرى التي تمثل "الهدية التاريخية"

لدولة الكيان، لفرض كل ملامح مشروعها، أو المشروع الأمريكي لحل الصراع، دون شريك فلسطيني.

وأيضا حماس، وضمن حسابات حزبية، وربما تزداد "ضيقا" بعد توجيه ضربات قاصمة لمشروع "تحالف الشر السياسي"، القطري الإخواني التركي في السودان وليبيا، تذهب للتمسك أكثر بما لديها، وان لا تسارع في ترتيب "البيت الفلسطيني"، فهناك مراكز قوى إخوانية لا تزال صاحبة تأثير على القرار المركزي الحمساوي، مستفيدة من واقع سياسي خاص.

لكن، ما يجب ان تقف قيادة حماس أمامه، ما يتم الإشارة اليه من تفاهمات حول "تهدئة طويلة الأمد"، وفقا لما نشرته وسائل إعلام متعددة، منها عبرية، دون أن تجد ردا من حماس، نفيا أو توضيحا، ما يؤكد وجود التفاوض حولها.

من حيث المبدأ، يجب ان تحذر حماس من عملية "التفاوض غير المباشر" مع حكومة إسرائيل بشكل منفرد، وعليها أن تعلن عن "شراكة سياسية" في القطاع، لبناء "قيادة تتحمل مسؤوليات هامة فيما يتعلق بتطورات "المشهد الغزي"، الى حين إنهاء الانقسام وتشكيل "حكم – حكومة وطنية"، فتلك الضمانة الأهم كي لا تنزلق المفاوضات الى بعد سياسي، مهما نفت الحركة ذلك، فالنوايا وحدها ليست جوابا ولا تمثل "حصانة".

القيادة السياسية الغزية، هي من لها أن تكون صاحبة القول الفصل، فيما يتعلق بالشأن العام، وليس حركة حماس، وتلك ليست مسألة "شكلية" تتعلق بمسمى المفاوض مع الإسرائيلي، بل هي أحد اهم الضمانات الوطنية كي لا تخطف دولة الكيان قطاع غزة الى منزلق انفصالي بأسماء متعددة، فيما "الشراكة السياسية" تمثل حصنا لردع تلك المحاولات.

ولنقف أمام، المسألة الأبرز على جدول أعمال العلاقة بين قطاع غزة والكيان، المتعلقة بـ"تفاهمات التهدئة"، التي لم تستكمل بعد، رغم التوافق الأولي، تلك التفاهمات تحمل مظهرين الفصل بينهما دقيق جدا، لكنه خطير جدا، فالحديث عن "تفاهمات" ضمن أجل وطبيعة محددة وتوافق وطني بما فيها حركة فتح (م7)، ما لم تشكل "عقبة تعطيليه"، وبرعاية الشقيقة مصر، هي التي يتم التعامل معها، والتي تنال قبولا شعبيا في القطاع لإنهاء حصار طال أمده.

فيما أي حديث تفاوضي عن "تهدئة طويلة الأمد"، في ظل الواقع القائم ستصبح موضوعيا، جزء من تنفيذ "صفقة ترامب"، التي لم يعد مجهولها كثير، حيث أحد عناصرها المركزية خلق "كيان غزي" لفترة انتقالية الى حين ترسيم "الدولة المؤقتة في الضفة والقدس" والبحث لاحقا عن "تواصل الكيانين الفلسطينيين المنقسمين".

وهذا يتطلب التوقف الكلي عن الخطوات الحمساوية المنفصلة، التي باتت تقوم بها في قطاع غزة، لتحسين أداء "كيانها"، فتلك رسائل انفصالية صريحة، خاصة وأنها تقوم بها بشكل منفرد، ومن وراء ظهر مجموع الحركة الوطنية، والاختباء خلف "تحسين الأداء" ليس سوى الوجه الاستهبالي الآخر لسلطة المقاطعة، عندما تأمر حكومتها بتنفيذ قرارات المجلسين بفك الارتباط مع دولة الكيان.

وهنا، على قيادة حماس وقف أي تفاوض لهدنة طويلة الأمد، وان لا تذهب بعيدا في تعزيز "سلطتها الانفرادية"، مع الاعتراف بضرورة البحث عن "آلية خاصة" لإدارة الشأن الغزي.

ودون تفاصيل، العقل الجمعي الوطني دوما على صواب حتى لو كان "خطأ"...فليكن هو لا غيره صاحب القرار والرد، كي لا يندم البعض يوم لا ينفع ندما كما ندم قرار الانقلاب مدفوع "الأجر السياسي".

ملاحظة وتنويه: قبل 12 عاما، في 17 بريل 2007، انطلق "أمد للإعلام" كنافذة جديدة في المشهد الفلسطيني، ضمن محددات تحترم الانسان عامة والفلسطيني خاصة، وأن تعيد الاعتبار فعلا وليس قولا، لمبدأ "الاختلاف حق"، لترسيخ رؤية تخدم المشروع الوطني، بعيدا عن "التحزب الظلامي"، موقع يكون إعلاميا بالمعني الحقيقي...

مضت السنوات، بكل ما بها ولها، دون التوقف أمام معيقات العمل، نؤكد اننا مستمرين ضمن خيارنا "الاختلاف حق" و"أمد اقوى من الظلام".

تحية وفاء لكل من ساهم في انطلاقة الفكرة ودعمها...و" يا أمد ما هزك ريح ضلال أو ظلام"!

"تدوير حماس الحكومي" هل يسمح لحكومة رام الله بالعمل!

كتب حسن عصفور/ بلا ضجيج كبير، أقدمت حركة حماس على "فعلة سياسية" جديدة، تكرس موضوعيا كل مظاهر البعد الانفصالي، المتنامي يوما بعد آخر، وتضيف عقبة فوق عقبات عرقلة المصالحة، رغم النفي متعدد الألسن الذي أطلقته الحركة، لما قامت بتنفيذه.

كعادتها تحاول حماس "اختراع" أوصاف لكل عمل انقسامي للهروب من الاعتراف بما فعلت، كونها تعلم الحقيقة من وراء ذلك، فكما اخترعت تعبير "الحسم العسكري" على انقلابها الأسود 14 يونيو 2007، ثم "اللجنة الإدارية" بدلا لمجلس الوزراء، وأخيرا تخترع "حكومة الوكلاء"، وكأن العالم من السذاجة الى درجة ألا يقف أمام عشرات من الأدلة التي يحملها هذا "المكون الانفصالي".

التشكيل الحمساوي الجديد "حكومة الوكلاء"، جاء تزامنا مع التشكيل الفتحاوي الجديد "حكومة الكل"، وكلامهما يمارس الخديعة الصريحة، مع فارق جوهري، غاب عن حماس، ان هناك بعدا سيكون له أثر حاسم في التطورات اللاحقة، المتعلق بالبعد العربي والدولي، وآلية التعامل مع "التشكيلين الحكوميين".

حماس ومن معها فصائل وتيارات ستقول كثيرا في نفي الواقع التمثيلي، وستعمل جاهدة البحث في عمق اللغة لتبرير أو تمرير تشكيلها الحكومي، ولن تقف متفرجة أبدا على ما سيقال عنها، لكنها لن تستطيع المضي كثيرا في الهروب من الجواب على أسئلة الضرورة السياسية القادمة، وهي التي ستظهر جوهر "العملية التدويرية" الجديدة.

ودون تفاصيل فحكومة فتح، لا صلة لها بالكل الفلسطيني، بل هي أصبحت واقعا، "حكومة أقلية" شعبية وسياسية، ومع كل "الحصانة العربية – الدولية" لها والاعتراف المتلاحق بها، لن يغير الحقيقة الراسخة، انها حكومة لجزء من شمال بقايا الوطن، ولفصيل وملاحق تدور في فلكه.

تشكيل حكومي رام الله الفتحاوي، وتشكيل حكومي غزة، يفتقدان العمق الشعبي العام، ويقتصر على البعد الحزبي الضيق، ولن يكون "وطنيا خالصا"، مهما تفننت الشعارات في ترميم ما لا يرمم.

السؤال الأول، أمام "مجلس وزراء الوكلاء" في غزة، هل سيسمح لوزراء غزة في "تشكيل فتح الحكومي" بالعمل كما كان سابقا في عهد حكومة رامي الحمد الله، ام انه سيمنعهم من أي نشاط باعتبارهم ممثلين لجسم خارج عن "الشرعية السياسية الجديدة"، ويمثلون أدوات لـ "تكوين انفصالي".

في حالة المنع، سيكون هناك رد فعل مباشر من حكومة فتح برام الله، بمزيد من حصار وخطوات أكثر قساوة كما هدد يوما رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس، وله الآن "ذريعة رسمية"، وعليه سيطالب بصفته المعترف بها، بعدم التعاون مع "تشكيل غزة" باي صفة كان، وسيجد تجاوبا دوليا وعربيا معه.

ومنه ستظهر أمام حماس "عقبة سياسية" قد تكون أكبر مما حسبت حسبتها قبل اعلان معادلة "التدوير الحكومية"، ما يتعلق بدور الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص نيكولاي ملادينوف، الخاص بتنفيذ برنامج التشغيل المؤقت في غزة، الذي جاء نتيجة "تفاهمات التهدئة" مع إسرائيل كجزء من معادلة "هدوء مقابل مال" المطورة.

هل تعتقد قيادة حماس، أن الأمم المتحدة ستتجاهل كليا حكومة رام الله، التي وجدت ترحيبا "مثيرا للاهتمام السياسي" عربيا وعالميا لا يتعلق بحكومة فقط، بل له ملامح أكثر بعدا، وهل يستطيع أن يهذب السيد ملادينوف بالعمل المباشر مع "تشكيل حماس الحكومي" ويوقع أي ورقة عمل برعاية "مجلس وزراء الوكلاء".

مسألة ليست شكلية ابدا، وعلى حماس ان تعيد التفكير بها، دون البحث عن "مظلومية فئوية"، ولن تذهب الأمم المتحدة بالتعاون مع أي جهة كانت خارج حدود ما منح لها من دور وصلاحيات، ولا يمكن لحماس ان تجبر العالم على تنفيذ مشاريع من خارج الأمم المتحدة، ما لم تتفق قطر وإسرائيل على التنفيذ المباشر دون الغطاء الشرعي الدولي، وهنا سندخل في "حسبة سياسية مختلفة تماما، عنوانها الصريح ولادة "كيان غزة المستقل"!

العقدة التي صنعتها حماس بخطوتها الجديدة لن يزيلها أي نفي لغوي، فـ" التدوير الحكومي الحمساوي" يحتاج الى "تدوير وطني"، لإنهاء أي صفة فئوية أو انفصالية، وهنا عليها أولا وقف العمل بقرارها غير الحكيم، وأن تعود لـ "قيادة

غزة السياسية" لتبحث الرد والعمل لما سيكون، وبعدها يجب أن يلتقي ممثلي "القيادة الغزية" بممثلي الأمم المتحدة لبحث كيفية سبل تنفيذ نتائج التفاهمات المتعلقة بالتشغيل المؤقت، دون تكريس بعد انفصالي.

هل تملك قيادة حماس جرأة الاعتراف بالخطأ، ولا نود القول بالخطيئة رغم أنها كذلك سياسيا، دون ذلك عليها أن تستعد لمعركة من نوع جديد لن ينفع معها كل صراخ العويل السياسي ولا دعاوي خطباء المساجد.

"الغرور السياسي" نهايته "جهنم سياسية"!

ملاحظة: غرينبلات الأمريكي الصهيوني كشف كل أكاذيب محور "تحالف الشر السياسي" القطري التركي الإخوانجي البعض إيراني حول سيناء...رغم ذلك سيستمرون في الكذب أكثر فذلك سلاحهم الذي يملكون للبقاء!

تنويه خاص: غرينبلات الأمريكي الصهيوني أشار الى لقائهم فلسطينيين خارج "القيادة الرسمية"، رسالة تفتح ذاكرة ما كان يتم من "لقاءات" في بناية العار خلال حصار الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار...هل تتذكرون يا أدوات السوء!

تصريحات هنية خطوة ...ولا زالت خطوات!

كتب حسن عصفور/ لا يكفي أن تخرج قيادات حركة فتح (م7) وتيارها الفصائلي، بالحديث عن "المؤامرة الأمريكية" لفصل قطاع غزة، رغم ان الحقيقة تقول خلاف لذلك، حيث تهويد الضفة والقدس تحت سمع وبصر تلك المنظومة الحزبية، على طريق إقامة "دولة اليهود القومية"، وبالتالي تتعرض للفصل السياسي - الجغرافي، وليس لثابت جغرافيا ومساحة ومكانة كما قطاع غزة.

المؤامرة السياسية يتم تنفيذها بتسارع غير معقول، فيما تكتفي فتح وفصائلها بالصراخ أنها لن تسمح بتمريرها، وأن لا قوة يمكن أن تتجاوزها، رغم أن كل المؤشرات تشير الى غير ذلك، حيث تطور الأحداث وتذهب بعيدا عنها، ولم تعد تشكل "اثرا فعليا" في المشهد سوى طابعها "الرسمي"، ولعل قمة تونس وما

شهدته تؤكد أن قيادة سلطة الحكم المحدود تعيش في حالة "عزلة خاصة"، بسبب غيابها عن الفعل والمواجهة، والاختباء وراء "حصن الشرعية".

مقابل ذلك السكون، يعيش قطاع غزة حالة كفاحية خاصة، كرستها مسيرات كسر الحصار، وكان يوم 30 مارس نموذجا للمقارنة بين "سكون كفاحي كامل" في شمال "بقايا الوطن" في حين جنوبه (قطاع غزة) شهد أحد أكبر المظاهرات الشعبية.

حركية قطاع غزة، فرضت حركية سياسية تهدف الى فرض ""تفاهمات إنسانية" قد تصبح "تفاهمات سياسية" ما لم تسارع قيادة فتح (م 7) لاستدارك الأمر، والكف عن سلبيتها والتقوقع خلف "جدار الشرعية"، فتلك لن تبقى حارسا الى الأبد يحمي من لا يستحق.

ما يحدث في قطاع غزة، تأسيس لمشهد فلسطيني بعلامات تختلف عما سبق، وسيقال يوما ما قبل مسيرات كسر الحصار وما بعدها، وكلما تأخرت فتح (م7) عن الحضور لبناء المشهد الوطني الجديد كلما ابتعدت عن مستقبل يتشكل، بعيدا عن التصريحات التي تخلو من "الدسم السياسي"، وتغلفها بعضا من "اقوال عاطفية"، ولعل ملامة عضو قيادي من تيار الرئيس عباس بمشاركة فصائل رئيسية في منظمة التحرير في سياق "البناء الجديد"، ليس سوى مؤشر اولي.

يبدو، ان قيادة حماس بدأت تستوعب بعضا من حقيقة المتغيرات، بأنه لا يمكنها الاستمرار في ثقافة الخطف السياسي، وان القادم يتطلب ضرورة التغيير، والتغيير الحقيقي وليس المصلحي (الانتهازي)، لمتطلبات المرحلة الجديدة، بأنها ليست وحدها، ولن تكون، وقطاع غزة يحمل مخزونا يختلف كثيرا عما اعتقد البعض.

يوم 2 أبريل 2019، عقد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية لقاء مع نخبة من الساسة والكتاب، تحدث بلغة وأفكار بعضها يمكن اعتباره يحمل مختلفا من حيث طبيعة العمل المشترك، وثقافة الاعتذار، رغم ما شابها من انحناءة للماضي الحمساوي، فيما يتعلق بحراك "بدنا نعيش"، بل انه وكذا يحيى السنوار تعاملا مع الشعار كحق ورداه على طريقتهما الخاصة، لكنهما أثبتا حق المضمون الذي خرج من أجله عشرات آلاف من أبناء القطاع.

أشار هنية، الى ان التطورات الأخيرة هي نتاج "شراكة سياسية"، والتي تتطور من خلال العمل والمواجهة، ما يعكس أن المكتسبات لم تعد تقتصر فقط على قيادة حماس، بل هناك "شركاء" لها، ورغم انه لم يحدد طبيعة تلك "الشراكة"، لكن الاعتراف يؤسس لقادم لن يطول، وتلك رسالة تستوجب الاهتمام، ما لم تصاب بنكسة ما، كما يعتقد البعض الفلسطيني نتيجة لتجارب حماس السابقة.

تأكيد وجود شراكة في مجمل المشهد العام في قطاع غزة، لا يقتصر على تيار الإسلام السياسي، بل يضم ولأول مرة عمليا فصائل رئيسية مؤسسة في منظمة التحرير الفلسطينية تتجه لبناء "قيادة سياسية في قطاع غزة"، في حين تفك ارتباطها عمليا بقيادة تيار الرئيس عباس.

وبعد تشكيل حكومة فتح في رام الله، سيكتشف البعض ان التغيير في ميزان القوى السياسي يميل كثيرا نحو قطاع غزة، بعيدا عن أي تأويلات، ما دام "السكون" سيد المكان في شمال بقايا الوطن، وحركية في جنوبه.

حماس أدركت طبيعة المشهد القائم، فبدأت تتعامل وفقا لمتطلباته، لذا كانت تصريحات هنية كخطوة ملموسة نحو ما عليها فعله للمتغير، لكن أمامها كثيرا من الخطوات كي يرى الشعب فيها صدقا وليس كلاما، تكريس ثقافة الشراكة وثقافة الاعتذار مع تجسيد المحاسبة...خطوات لا زالت قيد الانتظار.

بالتأكيد، لا زال البعض، وهو على حق، يتشكك في جوهر موقف حركة حماس، كونه نابع من أهداف متفرقة وليس رؤية سياسية شاملة، لكن من حقها أيضا عدم تجاهل ما يحدث، وألا تبقى "النوايا" ناظما في الحكم عليها.

ملاحظة: انتصرت الجزائر شعبا وجيشا ومؤسسة، استقال الرئيس بوتفليقة فكان الفرح العام...درس ديمقراطي جديد لا يجب ان يمر كحدث وفقط، القيمة السياسية فيما كان جزائريا درس من نوع جديد، فلا التاريخ كاف ولا الخداع ممكن!

تنويه خاص: تصريحات منسق الأمم المتحدة ملادينوف، ان أزمة قطاع غزة لا حل لها سوى بالحل السياسي، رسالة تستوجب التفكير جدا...

"تصور حماس السياسي" ...خطوة متقدمة لكنها ملتبسة!

كتب حسن عصفور/ في موقف اعتبر إشارة سياسية مهمة، أكد بيان الهيئة العليا لمسيرات كسر الحصار يوم 26 أبريل 2019، على ضرورة تطبيق قرارات المجلس المركزي منذ عام 2015، فللمرة الأولى يتم التعاطي إيجابا مع قرارات محددة وواضحة، من هيئة تشارك فيها حركتي حماس والجهاد، حيث لم يسبق لهما تحديد موقف واضح من قرارات المجلسين الوطني والمركزي، والخاصة بالعلاقة مع دولة الكيان.

إشارة يمكن لها ان تؤسس لصياغة موقف شامل يستند الى تلك المسالة الفلسطينية، حيث تشمل عناصر رئيسية لبرنامج سياسي موحد في مواجهة المشروع الأمريكي – التهويدي، برنامج يمثل سلاحا هاما في معركة بدأت ولا تزال.

خلال لقاء "متحدون ضد صفقة ترامب" في غزة يوم 27 ابريل 2019، تقدمت حركة حماس من خلال رئيسها إسماعيل هنية بتصور سياسي للمرحلة المقبلة، يمكن اعتباره خطوة متقدمة قياسا بما كان منها في الشهر الأخيرة، حيث أكدت بوضوح أنها لن تقيم أي هيئة موازية لمنظمة التحرير، مع تشكيل حكومة وحدة وطنية سياسية بامتياز، والعمل للاتفاق على برنامج سياسي موحد مستند الى الاتفاقات السابقة، والاستعداد الى لقاء وطني عام بمشاركة فتح والرئيس محمود عباس في غزة أو في مصر.

ما اشارت له حماس، يمثل انعطافه تستحق التفاعل معها، وعدم البقاء في دائرة تفسير "النوايا"، التي لن تنتج أي فعل مساعد يساهم في حركة التصدي للمخطط المعادي، مع كل الملاحظات التي يمكن الإشارة لها نحو حماس سلوكا وممارسة ومواقف لا تمنح "الثقة العامة"، لكن المسالة تفرض خروجا من دائرة الشك الوطني الى الحراك الفاعل.

تصور حماس ليس برنامجا سياسيا متكاملا، بل هو عناصر لبرنامج، يمكن العمل على صياغته والاتفاق عليه، خاصة وأنها لم تضع "فيتو" مسبق على أي من عناصر الرؤية المستقبلية وتلك بادرة هامة، فحماس كانت تضع الاستثناء شرطا، وهو ما غاب عما تقدم به رئيسها إسماعيل هنية.

لعل لقاء غزة "متحدون" اقتصر على "جانب استعراض كلامي"، لم يتقدم بعناصر مشتركة أو تصور مشترك لمبادئ يمكن لها ان تمثل مساهمة عملية في دفع قوة الحراك المطلوب، وبعيدا عن "الذرائعية" التي تلجا لها بعض الفصائل تبريرا لعجز أو قصور، يمكن متابعة ذلك بتشكيل لجنة مصغرة تعمل على التوصل الجاد – المسؤول مع الأطراف التي لم تكن حاضرة، شخصيات وتيارات وفصائل، ولرسم مسار عملي لكيفية التعامل مع مقرحات تناثرت في كلمات ومتحدثين.

بلورة آلية للحراك القادم هو ضرورة لا بديل ها، كي لا تستمر حركة التحاور وتبادل الأفكار عبر وسائل الإعلام، ومسبقا يجب رفض أي لقاء ثنائي بين فتح وحماس تحديدا، لأن المسالة لم تعد حصرا بهما، وبعد ان تأكد انهما العقبة وليس الحل، وتجارب الماضي منذ 2006 وحتى تاريخه كتبت فشلا غير مسبوق فيما ذهبت اليه الحركتين، آلية يجب ان تكون مشتركة متفق عليها، تعمل على صياغة مشروع – برنامج يشمل:

الرؤية السياسية المنبثقة من قرارات المجلسين الوطني والمركزي حول فك الارتباط بدولة الاحتلال بكل جوانبها، والتحلل الكامل من اتفاق اعلان المبادئ (أوسلو) وما نتج عنه لاحقا، واستعادة التوافق الذي حدث في لقاء بيروت يناير 2017، لبناء شراكة سياسية متكاملة في الدولة والمنظمة.

وضع آلية لتطبيق ذلك ليس بضمان مصري فحسب، بل بشراكة مصرية عملية خاصة في ملفات الأمن المتشابكة، (الداخلي والاجنحة العسكرية للفصائل وسلاحها)، ومعها توفير بيئة ضامنة في قطاع غزة كي تكون قاعدة الانطلاق التغييري العام.

تحديد المفاهيم السياسية للبرنامج الوطني، حيث هناك التباسات لا يجوز أن تستمر، مثال الانتخابات والبرلمان، الدولة والسلطة والمنظمة... رؤية يجب حصرها فقط بين الدولة والمنظمة لانتهاء دور السلطة الوطنية ومهامها الانتقالية.

خطوة عملية أكثر قيمة من خطابات كثيرها يحتاج الى "خطابات تفسيرية" مرفقة معها.

ملاحظة: ما أقدم عليه إعلام حماس الحزبي من قطع البث عن كلمة ممثل حزب الشعب، وتجاهل هنية تقديم واجب العزاء لأحد قياداته يمثل موقفا سلبيا لم يعد يليق...الحقد لن ينتج "شراكة سياسية"، درس "عرفاتي" يجب ان تدركوه جيدا!

تنويه خاص: الجرائم الجنائية تأخذ بعدا جديدا في قطاع غزة، مسالة تستدعي من حماس ان تناقشها باعتبارها مسألة اجتماعية تتنامى وليس عملا "فرديا"، فالجريمة مركبة ولها أوجه متعددة!

تقرير ملادينوف...رسالة تحذير الى الداخل الفلسطيني أولا!

كتب حسن عصفور/ غالبا ما يتجاهل المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، البعد البروتوكولي وهو يعد تقاريره حول الوضع في فلسطين، وما يتعلق بالصراع مع الكيان المحتل، أو ما له صلة بالداخل الفلسطيني، ولذا قلما ينال "الرضا" من السلطات الثلاث المتحكمة في حياة الفلسطينيين، سلطة المحتلين وسلطة رام الله ومعهما سلطة حماس في قطاع غزة.

لكن تقرير ملادينوف يوم 25 أبريل 2019، الذي سيقدمه الى مجلس الأمن ونشر جانبا مختصرا منه، ينتقل نقلة نوعية في تحديد ما سيكون للمستقبل الفلسطيني، وربما المرة الأولى التي يتجاوز فيها أي لغة "ديبلوماسية"، بقوله " لا يزال الشعب الفلسطيني يواجه تحديات لا مثيل لها في السابق" مكملا ..." "أزمة مالية كبرى ترافقها زيادة الاحتياجات الإنسانية وغياب آفاق سياسية للتسوية على أساس التفاوض"، محذرا من أن ذلك "يهدد استقرار الضفة الغربية ومساعي بناء الدولة الفلسطينية عموما".

وأعرب التقرير الأممي عن قلق المنظمة العالمية الخاص إزاء قرار إسرائيل تقليص أموال المقاصة والرد الفلسطيني القاضي برفض تلقي هذه الأموال إطلاقا، وما لم تُحل تهدد باحتدام أزمة ستستغرق تسويتها سنينا طويلة.

وحول قطاع غزة، أكد ان المسألة ليست قرارات اقتصادية فحسب، بل يتطلب "قرارات سياسية شجاعة"، تتعلق بإنهاء الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني.

لم تقف الجهات الرسمية الفلسطينية أمام الإنذارات التي أوردها ملادينوف، وذلك مؤشر الى مظهر عمق "الكارثة السياسية" التي تحيط بالمشهد الفلسطيني، بل الفضيحة الأكبر، التجاهل الكلي لكل ما ورد رغم انه يمثل أخطر توصيف سياسي من مسؤول أممي، بل وربما لم يكن مجبرا على تناول البعد الانقسامي وأثره الخطير على المستقبل الوطني الفلسطيني.

المحاذير التي أشار لها التقرير، تحدد وصفا دقيقا كان يستدعي التعامل الجاد من قبل الأطر الرسمية في سلطتي رام الله وغزة، ربما الوزير الأول في حكومة المقاطعة لا زال مشغولا بحركة "التهاني الخارجية والداخلية" وبعض "اللقاءات ذات البعد السياسي" التي تحمل رسائل لم تعد مجهولة، في محاولة لتقليد "زمن د. سلام فياض" بصفته وزير أول بأثر سياسي.

فيما سلطة حماس منشغلة في مطاردة معارضيها، وتبحث عن مناكفتاها التي لا تتوقف مع سلطة رام الله بدلا من البحث عن بناء مختلف برؤية مختلفة والتفكير في مصير من تتحكم بهم بغير ارادتهم وبعنوة أمنية، لذا لم تقف أمام الجوهري الذي أشار اليه التقرير الأخطر في السنوات الأخيرة.

لعل ممثل الأمم المتحدة طرق جدار الخزان بقوة وعنف، وهو ما يفرض بالضرورة أن يقف الكل الفلسطيني للبحث في كيفية التعامل مع مؤشرات التقرير وقبل فوات الأوان، فكل ما به يمكن أن يكون له رد مناسب وفق الممكن السياسي.

تناوله مسألة المقاصة لم يكن من باب مالي فقط، بل أشار الى أثرها على حاجات الناس عامة والبعد الاجتماعي الذي ستتركه على استقرار الضفة الغربية ومستقبلها السياسي، رسالة يجب أن تثير اهتمام د. محمد أشتية قبل غيره، وان يبحث سبلا لمواجهتها بعيدا عن "الشعاراتية الفارغة"، لو اريد له أن يقدم خدمة عملية وليس لغوية طنانة للفلسطيني الذي فقد كثيرا من كرامته السياسية – الإنسانية في السنوات الأخيرة.

بالقطع لو ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اطارا وطنيا فاعلا لتصدت هي، قبل غيرها، لمضمون التقرير بأبعاده السياسية قبل الاقتصادية، لكنها وبكل أسف سياسي لم تعد إطارا للعمل الوطني العام بقدر ما أصبحت أداة استخدام للمناكفة والإرهاب السياسي لمن لا يتفق مع رئيسها محمود عباس، إطار يفترض انه الأداة التنفيذية لمنظمة التحرير لا يلتقي منذ زمن سوى بمزاج، فهناك أعضاء في التنفيذية منذ مجلس المقاطعة "غير الشرعي"، ولكنه لا يوجد إطار فاعل له دور ويمثل "قيادة سياسية" للشعب.

ملادينوف دق الأجراس كلها وقرع على خزانات غسان كنفاني الشهيرة...فهل من له آذان وقدر على السماع أولا والرؤية ثانيا...تلك هي المسألة التي تنتظر قراءة جديدة!

ملاحظة: ملفتا غياب الرئيس محمود عباس عن مؤتمر بكين (الطريق والحزام)، رغم انه رئيس مجموعة 77 والصين، كما انه لم يظهر منذ زيارة مصر الأخيرة بأي نشرة إخبارية وغير معلوم مكانه أو سفرة...لعل المانع خيرا وما يقال عنه وصحته اشاعات لا أكثر!

تنيه خاص: ما نشرته صحيفة عبرية حول القائد الفلسطيني زياد النخالة لا يجب أن يمر مرورا عابرا...تصريحات تمثل "رسالة إنذار مبكر" تستحق الانتباه والحذر دون أي ارتعاش...النخالة قائد مختلف عن آخرين.

جريمة رفح ...معرفة السبب بعد معرفة القاتل ضرورة!

كتب حسن عصفور/ حسنا أن توصلت شرطة حماس في قطاع غزة، التوصل سريعا الى قاتل الطفل محمود شقفة في مدينة رفح، الذي تأكد انه أحد أفراد العائلة، فتبرأت منه سريعا.

جريمة مقتل طفل عمره 4 سنوات تحولت لقضية رأي عام، كونها غريبة عمليا عن ثقافة الفلسطيني، بان يتم الإقدام على مثل هذا النوع من القتل لطفولة عن سبق إصرار وتعمد، وربما تسجل كواحدة من الجرائم النادرة في فلسطين، وكان

ملفتا ان يتم تداول اسم القاتل وصوره وشرائط فيديو له قبل اعلان شرطة حماس رسميا اسم المجرم، ما يضع علامات استفهام على البعد القانوني في الجريمة، وطريقة العمل، وتفتح باب تساؤلات يجب أن تجد جوابا.

لماذا تم تسريب معلومات عن المجرم قبل الإعلان الرسمي، وكان بيان داخلية حماس التهديدي بعدم نشر أي اشاعات أو معلومات مثيرا للسخرية، لان المعلومات تم عرضها في سوق التواصل الاجتماعي قبل 24 ساعة عن بيان داخلية حماس.

حسنا أن تصل الى القاتل – المجرم، لكن الأهم اجتماعيا وقانونيا أن يتم اعلان سبب الجريمة وخاصة لطفل، ما يشير الى ان هناك "ابعادا" خلف تلك الجريمة التي أشعلت نقاش مجتمعي، بعد ان حاولت أطراف معينة أن تربط الجريمة بتجار المخدرات وتجار بيع الأعضاء البشرية.

مسالة تجارة المخدرات منتشرة منذ القدم، وقطاع غزة عرف تلك التجارة كما غيره من المجتمعات، ربما زاد الانتشار خلال سنوات الحصار بعد انقلاب حماس يونيو 2007، كما غيرها من انتشار كثيرا من "التجارة غير الأخلاقية"، لكن ما هي صلة تجارة المخدرات بمقتل طفل في الرابعة من العمر، ذلك ما يجب أن تكشفه الأجهزة الأمنية، خلال تحقيق قانوني، وليس غيره.

بالتأكيد، يفترض ان تكون محاكمة القاتل علنية كي يدرك الناس حقيقة الجريمة، وألا يتم التعامل معها باستغلال البعد العاطفي في الجريمة ويتم اعدام المجرم خارج القانون، فعندها يصبح هناك اتهاما بأن حماس تريد طمس معالم كامنة وراء تلك الجريمة.

القانون قانون، لا يعترف بالعواطف الإنسانية لو اريد حقا معرفة دوافع القتل، ولقطع الطريق على الاشاعات التي هددت حماس كل من يروجها بأشد اشكال التهديد، لذا عليها أولا أن تعلن للرأي العام الحقيقة كما هي، دون الاكتفاء بأن القاتل مجرم وارتكب الجريمة كأنه فيلم لا أكثر.

الردع ليس بالحكم فقط، بل بنشر كل ما له صلة بالجريمة أي جريمة، وذلك ما لا يجب أن يغيب ابدا، ودون ذلك يصبح كل مواطن يملك روايته الخاصة حول

أسباب تلك الجريمة، من تجارة المخدرات الى تجارة بيع الأعضاء البشرية، وبينهما عشرات الدوافع.

لا يجب تجاهل حق المجرم ان يجد محاميا له وعنه، فذلك ألف باء "العدالة القانونية"، حتى لو اعترف اعترافا كاملا بالجريمة، ولكن القانون لا يجب أن يخضع للمزاج العام او العاطفة الشعبية، فالحق القانوني فرض قانوني قبل ان يكون حق سياسي.

ولعل ذلك مسؤولية مضاعفة على مؤسسات المجتمع لمتابعة حيثيات تلك الجريمة، بكل تفاصيلها، ومعرفة ما وراء ذلك كجزء من محاربتها وردع مجتمعي لغيره.

نعم قد يرى البعض ذلك "قاسيا" على عائلة الطفل محمود، لكن القانون لا يخضع للعاطفة مهما كان حجم الجريمة وطبيعتها، وغير ذلك طبقوا ما تريدون لكنه قطعا ليس بقانوني، وعندها سيكون ارتكاب جريمة ردا على جريمة وكأننا امام "عقلية ثار" اجتماعي...

لن تربح حماس بطمس معالم دوافع الجريمة، ولن يحميها التعاطف العام مع عائلة الطفل والغضب ضد المجرم، فبعدها سيبدأ "المتعاطفون" أنفسهم ببث كل ما يرونه دافعا للجريمة، وحينها تصبح حماس وأمنها من مسببات ترويج الاشاعات، لتبدأ حالة تصادم مجتمعي جديد.

الحقيقة القاسية خيرا من عمل خارج الضوء.

ملاحظة: أظرف مفارقة أن يقوم أمين سر حركة فتح (م7) الرجوب، الطلب من العرب وقف التطبيع الرياضي مع إسرائيل...طلب حق لكن طالبه لا صلة له بالحق ابدا فهو أبرز سماسرة التطبيع السياسي، مش هيك جنرال عشقي!

تنويه خاص: درس أخلاقي نادر، ربما للمرة الأولى في تاريخ الرياضة، أن يطلب مدرب من لاعبيه بعدم منع لاعبي فريق خصم من تسجيل هدف تعادل، بعد تسجيل فريقه هدفا من لعبة "غير أخلاقية"...تخيلوا القيم كيف تبنى...صحيح الفريقين من بريطانيا كمان!

حكومة "المجزأ الفلسطيني"...ورسائل سبعة تنتظر جوابها!

كتب حسن عصفور/ ما أن أعلن د. محمد اشتية أنه أكمل مشاوراته لتشكيل "حكومة رام الله" الجديدة، وان 6 فصائل ستكون ضمنها، حتى برزت حالة صداع سياسية مبكرة، لمن افترض الوزير الأول أنهم عماد التشكيل الجديد.

سريعا، أعلنت الأمين العام لحزب "فدا" ونوابها وقيادات أخرى، رفضهم المشاركة نتيجة عدم حدوث أي تطورات سياسية تسمح بذلك، وشهد حزب الشعب أزمة عنيفة ستترك بصماتها ليس على المشاركة في الحكومة فقط، بل في دور الحزب ومكانته ومصداقيته، عندما أعلن احد أبرز شخصيات الحزب في الفترة الأخيرة، وليد عوض استقالته من مناصبه القيادية، ليس رفضا للتوزير، بل احتجاجا علنيا على طريقة التصويت للتوزير، حيث طغى "البعد الجغرافي" عليها، فذهب المنصب الى شخصية من الضفة، بما يكرس المواقع القيادية في المؤسسات الرسمية من نصيب الضفة واستثناء قطاع غزة، بما له من مكانة خاصة من أي تمثيل رسمي.

ربما يعتقد البعض، انها "خلافات حزبية" لا تأثير لها على التشكيل الوزاري، والحقيقة خلافا لذلك، حيث انتقل الرفض المبكر، من غالبية القوى الرئيسية، أو ما يمكن اعتباره القوة المركزية الحقيقية في الشعب الفلسطيني، الى قوى التحالف الفتحاوي، الذي أصيب بهزة غير محسوبة، ستترك بصماتها على ما سيكون لاحقا، من اتساع "جبهة الرفض" لحكومة تنحصر رويدا رويدا لتصبح "حكومة الأقلية جدا".

التطورات السريعة، حتى لو تم ترميمها بأي شكل كان، وتحت أي تهديد من رأس المقاطعة، بقوة فعل "الصندوق القومي" واستغلال الأزمات المالية لبعض تلك الفصائل ليرهنها لقراره، فالهزة كشفت اننا مقبلين على حضور هزيل لحكومة لن تتجاوز كثيرا حدود حركة فتح (م7).

ومن هنا ستكون تلك التشكيلة الحكومية أمام عدد من الرسائل التي لن تمر مرورا عابرا قادم الأيام:

- الرسالة الأولى، لا يمكن الادعاء بانها لـ "الكل الفلسطيني" كما يحاول وزير عباس الأول ترديدا بمناسبة وبدونها.

- الرسالة الثانية، انها حكومة مرتبكة لا تحظى بثقة داخل أطرافها – تحالفها.

- الرسالة الثالثة، انها ستبقى عمليا منعزلة جدا، وستزداد عزلة عن قطاع غزة، الذي كان يجب أن يكون رافعة لأي حكومة يتم تشكيلها، لضرورات سياسية وإنسانية، لكن المؤشر أن جدار الفصل يعلو كثر.

- الرسالة الرابعة، أنها حكومة تفتقد "الدسم السياسي المركزي"، بعدم مشاركة حماس والجهاد والشعبية والديمقراطية والتيار الإصلاحي في حركة فتح، الى جانب الغاضبين من حزبي الشعب وفدا، وتلك مسألة حاسمة عند الحديث عن أي تشكيل وطني.

- الرسالة الخامسة، تشكيل الحكومة هو مظهر انقسامي بامتياز، بل يمكن اعتباره الأكثر انقسامية منذ الانقلاب الحمساوي عام 2007.

- الرسالة السادسة، التشكيلة الجديدة ستدفع الآخرين بعدم البقاء على مقاعد المتفرجين لتشجيع "حكومة التجزئة السياسية"، ولن ينتظرون كثيرا ما سيكون، بل سيجبرون على التفكير بدراسة آليات عمل مواجهة التطورات، خاص في قطاع غزة.

- الرسالة السابعة، حكومة بتلك التشكيلة، لن تكون رأس حربة في أي مواجهة مع سلطات الاحتلال، فهي تفتقد لأي من عناصرها، ما يساعد دولة الكيان لفرض مزيد من هيمنتها على المشهد في شمال بقايا الوطن، تهويدا واستيطانا وتحكما في مسار العمل العام.

رسائل كان لها ألا تكون، لو ان الوزير الأول المكلف ذهب خارج الصندوق العباسي وتساءل، هل المطلوب تشكيل حكومي لإرضاء بعض فصيل، ورئيس لا يملك من أوراق القوة شيئا امام عدو مركب أمريكي – إسرائيلي يسير بقطار سريع لتنفيذ مشروعه التآمري المعلوم جدا.

أي سطور ستكتب لاحقا عن "حكومة ستكون" شريكا عمليا في تنفيذ مشروع التهويد والتقاسم الوظيفي – الجغرافي، والسؤال المركزي، هل يمكن لـ "حكومة

المجزأ الفلسطيني" ان تكون رافعة لتنفيذ "القرارات الصعبة جدا" بفك الارتباط كليا مع دولة الكيان أمنيا، سياسيا واقتصاديا...تلك هي نقطة الانطلاق التي منها سيكون قرار الشعب على تشكيل "ملتبس وطنيا".

ملاحظة: يبدو أن روسيا تبحث عن استمرار نتنياهو في الحكم...هداياها له لا تتوقف، زيارات اتصالات تنسيقات وأخيرا هدية جثمان جندي إسرائيلي مفقود منذ أيام الغزوة على لبنان عام 1982...فوازير رمضانية مبكرة!

تنويه خاص: د. اشتيه أعلن انه لن يكون على طاولته وزير لم يغبر حذائه...يعني نفهم هيك أن وزراء الرئيس لن يعودوا ابدا...سنرى لو كان، وسنرى لو لم يكن ما سيكون الكلام...بشارة ينتظرك!

"حكومة الإخلاص للرئيس" وليس الإخلاص للشعب!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا توصلت "الأطراف المتنازعة" على تحقيق "مساومة خاصة" لتشكيل الحكومة الـ 18 في يوم 13 أبريل 2019 (في لبنان يعتبر يوم شؤم وطني)، بعد أن قدمت لرئيسها الفعلي محمود عباس كل ما أراد، من الحفاظ على وزراء سجلوا فشلا بامتياز، حيث وزير ماليته يملك سجلا من "الفضائح الوطنية والمالية"، فيما وزير خارجيته لم يتقدم بأي رؤية وطنية لمواجهة الرؤية المعادية، أما المسخرة الأكبر ان يتم الحفاظ على وزيرة السياحة فاقدة الدسم المهني، لم يكتب يوما انها حققت منجزا او كانت حريصة على متابعة الآثار والمناطق السياحية في نقاط المواجهة الساخنة، فهي تدربت في عمل مكتبي حيث تجيده لا أكثر.

ولم تصل "المساومات" الى نهايتها الكاملة، حيث علقت وزارتي الداخلية والأوقاف، على أن يستكمل "التفاوض" لاختيار من يكون أكثر خدمة لما سيكون، وبالقطع فالأوقاف ستكون محلا للصراع يفوق الداخلية، لارتباطها بمستشار عباس للشؤون "الدينية" واحد مراكز القوى في العهد العباسي، محمود الهباش.

من حيث الجوهر لا تبشر الأسماء المختارة بأنها حكومة "تغبير الأقدام"، بل علها أكثر "تعالي وفوقية" مما سبقها، وربما تصبح الحكومة الأولى منذ تأسيس السلطة الوطنية في مايو (أيار) 1994 مجالا لمسخرة شعبية، بعد ان اسقطها ديوان الرئاسة في أداء قسم خاص غير القسم الوطني، وتجاهل ديوان عام الرئاسة ومكتب الرئيس النص الدستوري للقسم القانوني.

في دول تحترم شعبها يتم فورا اقالة الشخص المسؤول عن هذا "العيب الوطني"، ويخرج عباس أولا ليقدم اعتذاره للشعب الفلسطيني، ويعلن فتح تحقيق في تلك "الخطيئة" التي كشفت عوارا في متابعة القانون والدستور.

ولكن أين تجد مسارا للمحاسبة في خطيئة وطنية قانونية، فما بالنا ونحن أمام "شخصية" جمعت منصبين أكثر حساسية من مناصب أخرى في ظل النظام القائم، سابقة لم تحدث في زمن الشهيد الخالد أبو عمار، أن يتولى شخص واحد منصب أمين عام الرئاسة ومدير مكتب الرئيس، فهل تؤدي هذه الخطيئة الى تصويب مسار الدمج "غير المهني"، ويتم الفصل بين مهام السيدة انتصار ولتختار أحدهما لو أراد عباس التمسك بها رغم جريمتها الدستورية.

الخطيئة هنا، ليست بحثا عن تباين سيراه "الموالين" مسالة سقطت سهوا، ولنفترض ذلك، علما بأن النص مكتوب في الدستور ولا يتعلق بالذاكرة ليسقط سهوا، هل سيتم تصويب الخطيئة ام يتم إدارة الظهر للشعب، على اسا القاعدة السائدة منذ 2005، ليس مهما الإخلاص للشعب ما دام الإخلاص للرئيس قائم، وتخيلوا لو أن القسم أخطأ في الإشارة للرئيس مثلا ما هي النتيجة المتوقعة...فقط امنحوا العقل خيالا لا أكثر.

ولأن "الكذب السياسي" بان من قسم الحكومة، فقد تضاعف أكثر، عندما يتحدث عباس في اللقاء الأول عن الحريات بأهمية (أن نحمي الحريات العامة وحريات المواطنين، ونريد أن تكون الحريات مضمونة للجميع، ولكن تنتهي حريتك حيث تبدأ حرية الآخرين). وهل تحتاج هذه الفقرة تحديدا لشرح في زمن أكبر عمليات إرهابية ضد من لا يتفق كليا مع رغبات الرئيس وأيضا أصبحت مع مديرة مكتبه...فقط ابحثوا عن قطع الرواتب وحظر المواقع الإعلامية، ومراقبة

الهواتف ومواقع التوصل الاجتماعي وتهديد فصائل بحقها من الصندوق القومي لو خالفت ما للرئيس من هوى...حريات بمقاس الدونية السياسية لا أكثر.

هل يمكن لحكومة تبدأ زمنها بسقطة وطنية كبرى، وكذب سياسي صريح أن تصدق قولا في أي "وعد" أو "عهد" دون ان نعيد أنها تتضمن شخصيات أثبتت سنوات سابقة فشلها الصريح...حكومة، وكما يقال في بلادنا "من اول غزواتها كسرت عصاتها"، عليها أن تعد كتاب استقالتها قبل أن تبدأ لو كان بها قدر من "المسؤولية الوطنية"!

ملاحظة: الوزير الأول قال هناك 5 وزراء لقطاع غزة، تناسى ان أحدهم له منصب وليس حقيبة، واقعيا 4...هل يخبرنا كم نابلسي وخليلي فيها ما دام الموضوع عدد...وليخبرنا هل وزارات غزة مرتبطة بفك الحصار أم تعميقه...يا ويلاه؟!

تنويه خاص: صحيح غياب ممثلي "الشرعية الرسمية" عن حضور القسم، كما مركزية فتح، ألا يمس بـ "شرعيتها" السياسية أيضا الى جانب عوارها القانوني أصلا!

خطاب الرئيس عباس والفرص الضائعة!

كتب حسن عصفور/ أضاع الرئيس محمود عباس، بكل صفاته، فرصة هامة كان لها أن تحدث انقلابا جذريا في المشهد السياسي العام، في خطابه أمام "الوزاري العربي"، لو أنه تصرف كرئيس لشعب، وليس كرئيس لطرف انقسامي.

خطاب الرئيس عباس يوم 21 أبريل 2019 لم يقدم "معلومة" يمكن ان تمثل قيمة مضافة لما هو متداول في وسائل إعلام سلطة رام الله، وحركة فتح (م7)، تحدث بالشكل بطريقة لا تناسب اطلاقا الواقع الكارثي للشعب الفلسطيني، سياسيا وإنسانيا، حاول أن يعرض بشكل "تمثيلي" ما اسماه "صفقة العصر"، وانه لم يبق منها ليقدم له، وهو اعتراف سيزعج فريقه ومطبليه بأنه أسقط تلك الصفقة،

خاطب الحضور باعتبارهم وفد طلابي لمدرسة اعدادية حضروا لزيارته...فقد هيبة الرئيس وهيبة الحاضر ليعرض قضية دخلت في نفق مظلم.

الرئيس عباس، ذهب الى تكريس طريق "الشقاق الوطني" معلنا بشكل "غير مباشر" انتهاء الدور المصري في ملف انهاء الانقسام، بل ذهب ابعد من ذلك عندما غمز من باب "تفاهمات التهدئة" التي سمحت بتقديم المال الى حماس، ومصر ولا غيرها الراعي الرسمي لتلك التفاهمات.

خطاب عباس أسس لمرحلة تيه سياسي جديد في شمال بقايا الوطن، وافترق كثيرا عن جنوبه، ليس بما قاله في غير مكانه عن حماس والتفاهمات وانتهاء المسار التصالحي، بل الظهور كمتسول مالي – سياسي، متناسيا انه من عليه ان يتقدم برؤية كاملة تصبح قاعدة البحث، وليس كلاما كأنه درس تلقيني لعموميات أو درس تعليمي لما هي "صفقة العصر"، علما بأنه لم يحسن أصلا شرحها ولا تبيان مخاطرها الإقليمية، لأن من قدم عناصرها له تجاهل البعد الخطير منها إقليميا.

وليس صدفة ابدا، ان الوفد المرافق للرئيس عباس، في لقاء كان له أن يمثل حدثا، لا يوجد به أي مسؤول فلسطيني من تحالفه الرسمي، من رافقه عضو مركزية فتح ووزير موظف، أي أنه حضر خاليا من "الدسم التمثيلي"، ليس من الفصائل المركزية المختلف معها، بل ممن اختارهم ليكونوا معه في "تحالف خاص"، مشهد يؤكد أن عباس لا يقيم وزنا لأي من فصائل منظمة التحرير المشاركين معه وفي حكومته، وهي سقطة سياسية تكشف أن الإطار لم يعد له قيمة وطنية في العهد العباسي.

وبالتأكيد، سقطة كبرى هو تجاهل عباس لتشكيل وفد ممثل للكل الفلسطيني، كان سيكون حدثا صادما ويمنحه قوة مضاعفة وهو يتحدث باسم فلسطين، وكان له ن يخاطب العرب من موقع الرئيس العام بدلا من خطاب الرئيس الخاص.

ومع غياب التمثيل السياسي، غاب الموقف المطلوب فعلا، فعباس استعرض ما يسمع من معلومات، لكنه تجاهل، وهو هنا يعلم تماما، تقديم خطة سياسية فلسطينية محددة، بدلا من استمرار خديعة ان الأطر ستدرس ماذا يجب ان نعمل.

هروب لم يكن يليق بمن يتحدث باسم فلسطين، فكل ما هو مطلوب معلوم، وتم التأكيد عليه مرارا منذ سنوات، لكنه هرب من الحديث الخاص الى التعميم، كي لا يلتزم امام العرب بمواقف يعلم ان دولة الكيان لن تتركها تمر مرورا عابرا، لذا بدلا من ان يقيد العرب بخطة محددة قدم لهم العون لعدم التحديد، والذهاب الى الحديث الذي لا يلزم أحدا بموقف محدد.

تخيلوا لو أن عباس أعلن رسميا من مقر جامعة العرب، بأنه بدأ في تنفيذ قرارات فك الارتباط بدولة الكيان وانتهاء الاتفاقات الموقعة، والانتقال من المرحلة الانتقالية الى تثبيت الدائم عبر قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 الخاص بدولة فلسطين، بدلا من الدرس "البليد" بأن نتنياهو لا يريد السلام...كيف للمشهد السياسي الوطني قبل العربي سيكون.

بلا شك أضاع الرئيس عباس الفرصة الأهم، التي كانت وحدها تكفي لإحداث "انقلاب على الانقلاب" بإعلانه الذهاب الى قطاع غزة برعاية مصرية عربية، باعتبار القطاع هو القاعدة الخاصة بتنفيذ اعلان دولة فلسطين.

المشهد التخيلي يبدو أنه أكثر اتساعا من القدرة الممكنة للواقع...لكن المؤكد أن الرئيس عباس خسر كثيرا من فرصة كان لها ان تكون "ربحا وفيرا"...خطاب الفرص الضائعة هو الوصف الذي يستحق ذلك الخطاب الفقير جدا في كل شيء...أنه خطاب نعي لمرحلة!

ملاحظة: منذ تسمية د. أشتية لتشكيل الحكومة غاب كليا عن مرافقة عباس في المهام الخارجية مدير مخابراته ماجد فرج ومنسق ارتباط ه مع سلطات الاحتلال حسين الشيخ، وهما اللذان لم يغيبا لأشهر عن أي زيارة معه...بالكو شو القصة...بدها تمحيص!

تنويه خاص: استخفاف مسؤولي حماس بالرد على تساؤلات إعلامية حول تشكيلها الحكومي مظهر استكباري مقيت...الغريب ان أكثر الناس ادعاء بـ "التواضع" هم أهل حماس...الغرور أول خطوات السقوط...وصديقكم البشير مثال حي وصارخ!

دروس بيرزيت "فخر ديمقراطي" و"شؤم سياسي"!

كتب حسن عصفور/ شهد يوم 17 أبريل 2019 "مظهرا فلسطينيا" مثيرا، بعد اعلان نتائج انتخابات مجلس طلبة بيرزيت، حيث سارعت حركة فتح (م7) لتؤكد فوزها "الكاسح" بتلك الانتخابات، وأهدتها الى "أرواح الشهداء والأسرى وضحايا الانقلاب في غزة"، بيان يمكن وصفه بالبيان الغبي بكل ما لها من أركان، فيما أصدر رئيس فتح (م7) محمود عباس بصفته الحزبية تصريحا مشيدا بهذا الإنجاز، دون أن ينسى أيضا التركيز على "البعد الديمقراطي" للعملية الانتخابية، في وصف غريب بعد مسلسل "جرائم" مطاردة كل معارض لشخصه قبل موقفه.

فيما تصرفت حماس بهدوء أكثر ومنطقية أوضح، في الحدث الطلابي، لكنها لم تكتف بما حققت، فذهب أحد قادتها ليؤكد على تمسكهم بالعملية الديمقراطية، مع أن دماء شباب حراك "بدنا نعيش" لا تزال شاهدة بغير ذلك، بل انهم خرجوا بتهم مضافة أنهم حاولوا تنفيذ "مؤامرة خارجية" لـ إسقاط "حكم المقاومة".

ليكن ما كان كلاما يعلم الشعب انه والصدق لا يلتقيان، فدروس انتخابات الجامعة الأعرق في فلسطين، عديدة وهامة، وتكشف ان "التعايش السلمي" بين جناحي "السلطة" في شمال وجنوب بقايا الوطن ممكن، لو ان هناك قانون ملزم وقوة فوق قوة كل منهما، فاحترام نتائج الانتخابات ليس لأن كل من طرفي الانقلاب السياسي مؤمن حقا بالخيار الديمقراطي سبيلا الى ترسيخ النظام.

ما كان هو جزء من تقاليد الجامعة، لا يستطيع أي كان التلاعب به او الالتفاف عليه بانقلاب عسكري، او بخطفه بمراسيم غير شرعية، لاعتبارات عدة بينها وجود سلطات الاحتلال ذاتها.

انتخابات طلبة بيرزيت، كانت على الدوام، ما قبل تكوين أول سلطة وطنية في التاريخ الفلسطيني على أرض فلسطينية، عام 1994 وبعدها، عرسا ديمقراطيا ومقياس للمزاج الشعبي العام، ومدرسة لتكوين قيادات شبابية لاحقة، كانت محل متابعة من "القيادة الفلسطينية" زمن الخالد أبو عمار.

الانتخابات الأخيرة، سجلت تساويا تصويتا بين قطبي الكارثة الوطنية، مع فارق أصوات لا يعتد به من ألاف الأصوات، ما يكرس ثنائية المعادلة السياسية، كمؤشر أن تعزيز سلطتي الأمر الواقع الخيار الأكثر حضورا من انهاء البعد الانقسامي نتاج ذلك.

وبلا شك، فقد أكدت الانتخابات هشاشة ما يعرف بـ "التجمع الديمقراطي" الذي فشل فشلا ذريعا، حيث لم يتمكن من تشكيل قائمة انتخابية كان لها أن تصبح عنوانا للمترددين، بأن هناك "بديل جاد ومسؤول"، لكنهم تنازعوا فذهب ريحهم، ربحت الجبهة الشعبية 5 مقاعد مقابل 46 لفتح (م7) وحماس، بينما تعثرت جدا الجبهة الديمقراطية التي حصلت على 111 صوتا من عدة آلاف، في حين يمكن القول إن حزب الشعب لم يعد له وجود يذكر، حيث حصلت قائمته على 33 صوتا، ولا اعتقد أن أي حزبي تخيل تلك النتيجة.

"اليسار" الذي يتحدث كثيرا عن ضرورة الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام، قدم "النموذج الأسوأ" لما يتحدث به، فلا تمكن من توحيد صفه الخاص، ولا حقق تقدما ملموسا يمكن الاعتداد السياسي به، يستخدم كسلاح في وجه طرفي الانقسام، بأن هناك "بديل شعبي مقبول"، بل أن النتيجة ستزيد من حجم المترددين في العمل السياسي، بعدما فشل، أيضا، هذا "اليسار" في توحيد موقفه من حكومة رام الله، حيث شارك حزبين بها تحت تبريرات واهية.

الدرس البليغ جدا، ان غالبية فصائل منظمة التحرير لم تعد حاضرة بالمعني الشعبي داخل بقايا الوطن، وفي أي عملية ديمقراطية لن يبقى منها سوى مسميات لها "تاريخ"، ما يشير أن حكومة رام الله لا علاقة لها بالبعد الشعبي الذي حاولت الاتكال عليه.

نتائج "بيرزيت" بشكلها الديمقراطي محل افتخار وطني، لكن نتائجها تمثل نذير شؤم سياسي!

ملاحظة: تباهي الحمساوي خليل الحية، بأن تفاهمات حركته مع إسرائيل حققت "إنجازا تاريخيا" بأن "سمحت" تل أبيب بزيادة مساحة الصيد...تخيلوا أي افتخار يفتخر هذا المفتخر، فيما لا يترك نصا بذيئا ضد أتفاق أوسلو الذي أنجز كيانا...انها حماس!

تنويه أمدي: أي صدفة ذلك "الاهتمام السياسي" العالمي بتشكيل حكومة أشتية...هل هو استعداد عملي للخطة الأمريكية وآلية التنفيذ ام تحضير استباقي لمرحلة ما بعد عباس...سؤال وبس!

"دعوات فلسطينية عنترية" لمواجهة المشروع الأمريكي!

كتب حسن عصفور/ بداية، متى تتوقف القوى الفلسطينية تحديدا عن وصف الخطة الأمريكية باسمها الإعلامي "صفقة القرن"، فذلك ترويج لها بوعي أو بدونه، بل تعبير يحمل "خدعة سياسية" لم يعد مقبولا الاستمرار في قوله من قبل أهل القضية.

الخطة الأمريكية الخاصة بوضع أسس جديدة لحل الصراع التاريخي في المنطقة بين فلسطين والعرب مع دولة الكيان، تعتمد على تجاهل كلي، وبوعي صهيوني، للبعد الاحتلالي لأراضي فلسطينية عربية، بل انها مسبقا قامت بعملية "تهويد" لأراضي فلسطينية والجولان، لخلق واقع سياسي قاعدته "الدولة اليهودية" التي تبحث "سلاما" مع الجيران، لتبدو كأنها تتنازل من أجل "السلام".

الجوهري في الخطة الأمريكية، وضع الدولة العنصرية كصاحب "حق" يمكن ان تتنازل عنه بحثا عن "سلام واستقرار في المنطقة"، وذلك ما يجب أن يكون عنوان المعركة السياسية مع خطة الفريق الصهيوني الذي يعمل على تسويقها بأرخص الطرق الاعلانية.

"صفقة ترامب" هي أول مشروع أمريكي يضع قواعد "الحل السياسي ضمن رؤية إقليمية شاملة"، وليس بحثا عن تسوية سياسية، تتجاوز كمب ديفيد، وربما إعادة صياغة لمبدأ مؤتمر مدريد واشنطن عام 1991، الذي لم يكتمل، حيث قدمت أمريكا في حينه الإطار دون عرض مبادرة سياسية شاملة للحل، وهو ما حاولت الإدارة الراهنة القيام به، في ظل ظروف تعتبرها "مثالية" لتنفيذ "المشروع التاريخي".

الفريق الأمريكي لا يتوقف على خلق الظروف المناسبة كي تصبح خطته "واقعا سياسيا" يسمح بالتعديل النسبي على بعض زواياها دون المساس بالجوهري منها، وذلك تكتيك مستجد ساعده بلا نقاش الواقع الانقسامي الفلسطيني، الذي يمثل القناة الأبرز لتمرير تلك الصفقة كي تصبح مشروعا قائما، الى جانب الوضع العربي العالم وتراجع جوهري لمكانة القضية الفلسطينية، خاصة في ظل المشهد الذاتي الذي كان سببا رئيسيا في مساعدة العرب من الذهاب بعيدا وإدارة الظهر للقضية الفلسطينية، رغم كل بيانات المؤسسات الرسمية، ففلسطين لم تعد القضية المركزية، وليست قضية العرب الأولى.

مواجهة الخطة الأمريكية لم تكن تحتاج كثيرا من الوقت كي تدرك قوة العمل الوطني الفلسطيني، ضرورة التوحد – التنسيق لمواجهتها، وهنا نفتح قوسا سياسيا والقول، أن تلك المهمة كان يجب أن تبدأ من قبل "الرسمية الفلسطينية" (منظمة التحرير) بصفتها التمثيلية، لو انها أدركت حقا خطورة تلك الصفقة وأبعادها، وكيفية التصدي لها.

لكن الذي كان غير الذي كان يجب أن يكون، فبدلا من البحث عن كيفية خلق جبهة وطنية موحدة، بدأت حركة فتح (م7) ورئيسها محمود عباس العمل على اتخاذ خطوات انقسامية أكثر، منذ خطابه "المفاجئ – الغريب" في العاصمة البحرانية المنامة أبريل 2017، واعلانه الصريح صوتا وصورة، بأنه سيقدم على اتخاذا خطوات غير مسبوقة ضد حماس وقطاع غزة.

خطاب بدأ تنفيذه مباشرة عبر مخاطبة دولة الكيان برسائل وقعها حسين الشيخ، طالبت بتنفيذ "رؤية الرئيس في حصار غزة".

وكان الرئيس عباس قد اوقف العمل بـ "اتفاق بيروت" يناير 2017 "اللجنة التحضرية لعقد المجلس الوطني" بمشاركة القوى كافة، بما فيها حركتي حماس والجهاد، وكان بيانها يمثل نقطة تحول مركزية لمرحلة جديدة، طالب بتشكيل حكومة وحدة والعمل على عقد مجلس وطني توحيدي جديد، دون سبب معلوم.

وبعد عام كشف عباس، أن رفضه لبيان بيروت كان ضمن تحضيراته لعقد "مجلس وطني" محدود في رام الله دون مشاركة قوى رئيسية كحماس والجهاد

والشعبية، خيار مجلس تحت الوصاية الأمنية الإسرائيلية، مع تزوير قانوني كامل للعضوية، ليؤكد أن خياره انقسامي بامتياز.

بالقياس كانت حماس أقل أثرا سلبيا في تكريس البعد الانقسامي بعد لقاء بيروت.

دون تفاصيل، لم يذهب الرئيس عباس ابدا للعمل من أجل صياغة رؤية وطنية حقيقية لمواجهة الصفقة الأمريكية، بل انه لم ينفذ أي من قرارات كان لها أن تشكل "حائط صد" فاعل للمشروع الأمريكي وكذا المشروع التهويدي، خاصة قرارات المجلسين لفك الارتباط مع دولة الكيان، مكتفيا بالشعارات الفارغة غير العملي كبديل هروبي من الحقيقة.

وبالتأكيد، فحركة حماس لم تتصرف كحركة سياسية مسؤولة في العمل مع التطور الخطير، وتعممت ان تستغل ذلك بتعزيز سيطرتها السلطوية على قطاع غزة، ورغم انها سجلت نجاحا مبهرا في تشكيل الهيئة الوطنية لكسر الحصار، وتفجير مسيرات كفاحية، لكنها أغفلت تطوير البعد الوحدوي الكفاحي لاستخدام فئوي للظاهرة الأبرز في السنوات الأخيرة، وكأنها فعل مناكف وليس فعل كفاحي.

حماس كان لها فرصة ذهبية، ان تتقدم برؤية وطنية شاملة لمواجهة الصفقة الأمريكية والمشروع التهويدي، رؤية تذهب الى الانطلاق من البعد الوحدوي في لقاء بيروت يناير 2017، وان يكون القاعدة المركزية، بيان لا زال يمثل حلا ممكنا، وربما مفتاح عملي وحقيقي لكسر الانقسام، بدلا من تقديم تصريح فقد كل عناصر الذكاء السياسي.

أن تخرج حماس لتعلن تشكيل "هيئة عليا المواجهة صفقة القرن" من فلسطيني الداخل والشتات، لهي دعوة عنترية وتحمل مخاطر تقسيمية جديدة، وتتناقض كليا مع الهدف المفترض انها تتشكل من أجله، وهو التصدي للصفقة الأمريكية.

ليس عيبا أن تعتذر حماس عن تلك الدعوة التي لن تجد من يؤيدها بالمعني الحقيقي، وأن تستبدلها بدعوة أطراف لقاء بيروت للتلاقي في القاهرة لبحث استكمال مخرجات ما تم الاتفاق عليه، لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنفيذ اتفاقات المصالحة وخاصة 2011 وما تلاه، والعمل لعقد مجلس وطني توحيدي.

حماس قبل غيرها يجب ان تعيد لقاء مخرجات لقاء بيروت الى النور، بدلا من الذهاب الى "عنتريات سياسية ضارة".

لا زال في الوقت مكانا لذلك، لكن الزمن ليس أحمقا لينتظر غير الأذكياء طويلا!

ملاحظة: بسرعة برقية فرض د. أشتية حضوره السياسي، كسر بعضا من "تحفظ رسمي" حول اللقاءات الأمريكية...خلال يومين استقبل وفدين من الكونغرس...الغريب أنهما لم يتلقيا باي مسؤول غيره...زمان كان ذلك يعتبر جريمة سياسية!

تنويه خاص: مطلوب من قيادة حماس أولا، ومن يحيى موسى ثانيا بيان اعتذار صريح الى حزب الشعب عما تحدث، ما قاله كلاما منحلا بالمعني الوطني، ولا يليق الصمت عليه خاصة من القوى الوطنية عدم استنكارها عيب مضاعف لعيب "الموسى"!

"دولة سيناء الغزية" وتحالف الشر السياسي!

كتب حسن عصفور/ مع كل هزيمة سياسية لـ "تحالف الشر السياسي" في المنطقة العربية، تنتشر حركة الفعل "الإشاعي" حيث تستخدم أطرافه كل السبل المتاحة وغير المشروعة بل واللاأخلاقية لنشر ما يمكنها أن يسمم المشهد العام.

منذ فترة وقوى تحالف الشر بقيادة قطر – الجماعة الإخوانية ومعهما تركيا وبعض أطراف الدولة الإيرانية (الأمنية) في نشر ما يمكن اعتباره الكذبة الكبرى عن دولة غزة في سيناء، او ما يمكن ان نسميه "دولة سيناء الغزية"، إشاعة هدفها الجوهري منح مشروع التهويد الإسرائيلي قوة عملية، وترويجا مباشرا عبر أدوات غير يهودية لمشروع ترامب – نتنياهو، لفصل الضفة والقدس عن قطاع غزة، وتكريس مشروع الضم والتهويد والتقاسم الجغرافي فيها.

كان ملفتا جدا، أن فتحت وسائل إعلام محور الشر السياسي كل ما لها لتعميم ما أسمته "خريطة "الدولة الغزية السيناوية"، وبدأت بالعمل على خلق "نقاش وجدل" حولها، والدفع ببعض المأجورين بالكتابة عنها، وخطرها وان التنفيذ

سيبدأ قريبا، مقابل عشرات مليارات ستدفع لمصر وستناقش خلال زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الى واشنطن.

ربما لا يوجد دهشة من إعلام "تحالف الشر السياسي"، حيث أحد أهدافه خدمة المشروع الإسرائيلي بكل ما يمكن وعبر كل أدوات متاحة، منذ انقلاب قطر 1995، حيث الهدف السياسي كيفية تمرير المشروع الإسرائيلي عبر إعلام تسيطر عليه، وأدوات متعددة سياسية – حزبية وغيرها، لكن أن تتورط بعض أوساط حركة حماس، من التكتل الإخواني، والذي لا يزال يتحكم كثيرا في التعبئة الفكرية – السياسية داخلها فهو الذي يستحق الانتباه، خاصة وان قيادة حماس هي من يقود التفاوض مع دولة الكيان، عبر مصر وقطر وغيرها.

لذا فالحديث عن "دولة سيناء الغزية" ليس نيلا من مصر فحسب، بل أولا هو اتهام مباشر لحماس وقادتها بأنها ضالعة في "مؤامرة سياسية، ضد المشروع الوطني، وتنفيذا لـ "الصفقة الإقليمية الكبرى"، ما يستوجب أن تعلن موقفا فلو كانت تمتلك معلومات حول تلك "الصفقة" وأنها تدرس خيار "الدولة الغزية في سيناء"، فعليها ان تعلن ذلك، وتعرض ما لها على "أطراف قيادة غزة السياسية"، أو أنها تكشف كذب ذلك وهو جزء يراد به المساس بـ "الحالة الغزية" الأخيرة، سواء تطور العلاقة مع مصر او منتجات مسيرات كسر الحصار.

صمت قيادة حماس ليس سوى شراكة في ترويج مؤامرة تمرير المشروع التهويدي، فلا "خيار وسط" في هذه المسالة ابدا.

تكرارا، المشروع الأمريكي لـ توطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء، تم عرضه اول مرة في عهد الزعيم الخالد جمال عبد الناصر عام 1955، ما يعرف بمشروع "جونستون"، وقد وافقت عليه الحكومة المصرية تحت غطاء تحسين شروط الحياة الإنسانية للفلسطينيين بعد النكبة الكبرى 1948، وربما كان تعاملا شابه "حسن النوايا"، لكن جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة، لذا خرج أهل قطاع غزة تقدمهم شيوعيو القطاع بقيادة الشاعر الكبير المناضل معين بسيسو وبشعار موحد " لا توطين ولا إسكان يا عملاء الأمريكان"...

وسريعا تراجع الزعيم جمال عن موافقة الحكومة المصرية، بعد ان أدرك الخطيئة السياسية في المشروع الأمريكي، وعلها كانت التجربة المهمة لاحقا

ليدرك مخاطر الرؤية الأمريكية للقضايا العربية، وانه "لن يأت من الغرب ما يسر القلب".

إعادة تقليب الزمن، ليس حرصا على القضية الوطنية، فلا قطاع غزة سيذهب الى سيناء ولن تتمدد سيناء نحو قطاع غزة، وما سيكون يوما ما يجب أن يكون من "تعاون شامل" بما يخدم القطاع وسيناء، وبالتأكيد مستقبل العلاقات له جوانب متعددة يمكنه ان يخدم تطور كلا المنطقتين، فغزة كانت جزءا من فلسطين ولن تكون غيرها، وهي الثابت الفلسطيني الأبرز.

بات ضرورة وطنية مطاردة مروجي المشروع التهويدي وصفقة ترامب عبر بوابة قطاع غزة، الصمت جريمة سياسية، والاستخفاف دعما لها.

ملاحظة: الحديث عن المؤامرة الإسرائيلية – الأمريكية وتصريحات نتنياهو حول ضم الضفة الغربية قابله بع بيانات غبية، وغاب أي فعل رسمي فلسطيني، حتى لقاء الأطر ذات الصلة بخل فيه محمود عباس...صحيح هو وين!

تنويه خاص: حسنا ان هبت القوى السياسية كافة لرفض عملية خطف طالب حمساوي من أمام جامعة النجاح...لكن الأحسن أن تدرك قوى الانقسام ان القمع ليس حلا، وأن يكون ذلك رسالة الى حماس أيضا علها تعيد قراءة حراك "بدنا نعيش" صح!

"رسالة الحريري" الى الرئيس عباس...هل من صدى!

كتب حسن عصفور/ متجاهلين ما سيكون يوم 13 أبريل 2019 من إعلان لتشكيل حكومي في شمال بقايا الوطن، نقرا عن "درس سياسي" عله يمثل رسالة إيجابية للتفكير، ولكيفية التعامل مع جوهر الفكرة التي جاءت من شمال لبنان، ومن المدينة التي شكلت حصنا للوطنية اللبنانية، وللثورة الفلسطينية في آن، طرابلس لبنان.

يوم الجمعة 12 أبريل 2019، قام سعد الحريري رئيس وزراء لبنان، بزيارة يمكن اعتبارها "مفاجئة"، الى مدنية طرابلس، العاصمة الاقتصادية للدولة

اللبنانية، زيارة سياسية بامتياز، استغل حملة دعائية لأحد نواب حزبه (ديما جمالي) ليكسر حاجزا طال انتظاره.

منذ زمن، وعروس الشمال اللبناني، تمثل "صداعا" لرئيس تيار المستقبل، وضمن حسابات النظام، هي مدينة سنية بامتياز، أي مفترض ان تكون "سندا قويا" لمن هو رئيس حكومة من ذات الطائفة، لكنه، ولحسابات طائفية أيضا، تمردت عليه طويلا، وبرز منها معارضة "سنية" ربما هي الأقوى في مواجهة "سعد"، فقرر ان يكسر جدار "الغربة السياسية" وذهب اليها دون أي "حسابات صغيرة"، من اجل أن يجني "حسابات وطنية كبيرة".

استقبلته العاصمة الثانية، كما يليق بزعيم، تغافلت عن "الخصومة السياسية" دون أن تتغافل عن "الحقوق السياسية" وضعت معادلة دقيقة وقادتها يلتقون بـ "سعد" أن لك منا دعما تستحق، ولنا منك حقوقا نستحق، لكنها عبر بيت الوطنية اللبنانية، التقوا، كل الخصوم "السنة" من أجل لبنان أولا، ومدينتهم ثانيا ومن اجل وحدة "الطائفة السنية" ثالثا.

لم يهرب الحريري مما كان، خصومة سياسية، تحدث عنها تفصيلا، لكنه استخدمها لبناء قادم، لم يغرق في البحث عن "تفاصيل" تبرر له استمرار "الشقاق الوطني للطائفة الأكبر – سند لبنان"، استفاد من شرح تفاصيلها ليرى "مستقبلا" لحماية "بلد" يعصف به الانقسام العامودي طائفيا وسياسيا، وحركة "تدخلات خارجية" لا مثيل لها في أي بلد في عالمنا، ذهب ولم يفكر من يتنازل لمن، وتمركز حول جوهر المسالة، ان لبنان يستحق التنازل، فأي تنازل له هو ربح صاف لشعبه ولحمايته.

لو سألت أي سياسي لبناني، قبل عدة أيام، هل سيزور الحريري مدينة طرابلس هذه الفترة، لاستنكر السؤال قبل أن ينفيه نفيا قاطعا، فغالبية "الزعامة الطرابلسية" التقليدية ليست مؤيدة لتياره، بل وليست متحمسة لتوليه شخصيا رئاسة الحكومة، وبها رجل الأعمال رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، الطامح الدائم للمنصب، والخصم الصريح صاحب الصوت الناري ضد سعد وحزب الله، اللواء أشرف الريفي، الى جانب فيصل كرامي ابن أخ الشهيد رشيد كرامي، وغيرها مقامات سياسية ترى انها أكثر حقا لتكون من "سعد الحريري".

ذهب رئيس الحكومة، وبدلا من تواصل التخاصم خرج منها بما يشبه "التأييد الجمعي" له، أعاد وحدة بدأت مفقودة، بل ومستحيلة، نتاج خلافات كثيرها "مصالح فئوية" قليلها "مصالح وطنية"، فكان الاختراق الضرورة.

" زيارة سعد" الى طرابلس هي رسالة سياسية بامتياز الى الرئيس محمود عباس، باي صفة يحب ان ينادى، رسالة تفرض التفكير فيما هو لفلسطين، الوطن والقضية، بعد أن اقترب المشروع الوطني على التآكل، لصالح المشروع التهويدي، رسالة تنادي ان التاريخ لن يقف كثيرا أمام "تفاصيل" من كان انقساميا أكثر من الآخر، لكنه بالقطع سيتذكر أن المشروع الوطني انهزم في زمن رئاسة محمود عباس، دون تفاصيل كثيرة، بصفته أو بالأدق بصفاته، أي كانت مبرراته...

ليس مهما كثيرا ان تعلن تشكيلا وظيفيا جديدا بأي مسمى كان، لكن الأهم عليك أن تسأل هل هذه الخطوة تعمق الكارثة ام تحد منها...ما الذي يغيب عن الفلسطيني، مدرسة السياسية والثورة، عما هو في لبنان...اليس به مقومات لاستمرار "الخصومة" ما هو اضعاف ما في فلسطين؟!

سيادتك...قف وفكر وتجاهل كل "الصغائر" التي حمت استمرار النكبة الثالثة الانقسامية، أنت راس "الشرعية" حتى لو بت مختطفها، لكنها في يدك ومنها تستطيع أيضا أن تعيد لها صوابا ضل الطريق.

سيادتك...قف وفكر كيف لك ان تكسر جدارا يعلو يوما بعد آخر، وسيكون لاحقا هو "الجدار الواقي" ولكن لمشروع العدو الوطني القومي، جدار حماية المشروع التهويدي الإسرائيلي – الأمريكي.

سيادتك...قف وفكر، اين وكيف ولما...ربما ربما تصل الى ما افتقدت طوال 12 عاما...!

ملاحظة: على قيادة حماس إدراك أن حماية الخطايا لن يديم عمرها السلطوي، والعمل على الظهور بالمظهر "الملاكي" ليس سوى أسرع الطرق لانفجار قد يكون مضاعفا لحراك بدنا نعيش...راجعوا سلوكم بلا صلف!

تنويه خاص: تحية خاصة الى الرفيق نايف حواتمة، سنديانة وطنية فلسطينية (من أصل أردني)، لم يجلس متفرجا، يعمل ما يمكن من اجل نهاية للسواد السياسي...يخيب ينجح ليس تلك المسألة، فالأهم انه يحاول بلا تذمر!

"شبكة الأمان سياسي" قبل "الأمان المالي" يا هؤلاء!

كتب حسن عصفور/ منذ قرار سلطة الحكم المحدود اللامسؤول، بعدم استلام أموال المقاصة (الحق الفلسطيني)، منقوصة بسبب قرصنة سلطات الاحتلال لمبلغ يوازي ما يدفع لأسر الشهداء وأسرى الحرية، دخل "النقاش الوطني العام" في مسار مضاف لما يحمل من قضايا جدلية.

ومراقبة للحديث الرسمي لإعلام السلطة، نلمس أن المسألة المالية أصبحت الأكثر حضورا وبأشكال متعددة، ولن يمر قولا لأي من مسؤولي سلطة الحكم المحدود دون أن يتم ربطه بالمسالة المالية، وتلك ليست مصادفة، بل تشير الى عمق التفكير الذي يبحثون حلا له.

الحديث عن ضرورة توفير "شبكة أمان مالي" لمواجهة الموقف الإسرائيلي تمثل الورقة التوضيحية للجوهري الذي تفكر به "قيادة السلطة"، رغم انها أزمة كان لها ألا تكون لو تصرفت فعلا بمسؤولية، بعيدا عن الهروب من الحقيقة التي عليها التعامل معها.

أن يصبح المطلب المركزي لقيادة سلطة رام الله من "الرسمية العربية" الشبكة المالية فنحن أمام منعطف خطير، ونقل جوهر الصراع الراهن من العمق السياسي ومواجهة المشروع التهويدي والخطة الأمريكية المكملة له، الى البعد المالي تعبير عن "أزمة عميقة" في تحديد الأولويات الوطنية.

لا يليق بالشعب الفلسطيني، ان تتحدث "قيادته الرسمية" أمام لقاء عربي وفي أجواء من "التناحر السياسي الداخلي" بدت تتجاوز كثيرا البعد الانقسامي، من طرفي النكبة، في غير الجوهري الذي أصبح خطرا حقيقيا على المشروع الوطني بكامل أركانه.

كان من المفترض عقد لقاءات فلسطينية متعددة وبلا حسابات صغيرة، تضع تصورا موحدا للمرحلة القادمة، ومنها ماذا نريد في المسالة السياسية، وكيف لنا أن نعيد صياغة أدوات العمل الوطنية – العربية وتشكيل "غرفة عمل مشتركة" لوضع رؤية موحدة متفق عليها، حول "صفقة ترامب" والسياسية الإسرائيلية.

أن يتحدث رئيس سلطة الحكم المحدود، محمود عباس أمام اللقاء الرسمي العربي، دون موقف موحد فتلك نقيصة لن تمر مرورا عابرا، الى جانب أن الرسمية الفلسطينية لا تملك رؤية حقيقية لما تريد لاحقا، ولا زالت تعيش في تيه ملموس، بين ما قررت أطرها حول فك الارتباط كليا بدولة الاحتلال، والذهاب نحو المسار الاستقلالي دون حسابات "ضيقة"، وبين ممارستها الرافضة لتنفيذ أي خطوة عملية يمكن أن تكون مؤشرا عمليا على بداية "فك الارتباط" بدولة الكيان.

الهروب من صياغة رؤية سياسية محددة وعدم البحث عن "شبكة أمان سياسي" لها، مستبدلتها بأولية جديدة لها "شبكة امان مالي"، ليس عملا مصادفة، بل تكريس للمسار الذي اختاره الرئيس محمود عباس، "الاشتباك اللفظي" مع الخطة الأمريكية دون ان يتقدم بخطوة عملية واحدة، فيما يحاول جاهدا ألا يمس العلاقة مع إسرائيل، مختبئا وراء عموميات الكلام.

وضع "الشبكة المالية" أولوية على "الشبكة السياسية" هي تجاوب بشكل ما مع بعض عناصر "صفقة ترامب الإقليمية"، التي تعتمد في بعض جوانبها على البعد المالي لتنفيذ بعض مكوناتها، وأصبح الترويج لهذا الجانب في الخطة الأمريكية أبرز ما يتم تداوله، ولذا فالحديث عن "الشبكة المالية" لن يكون بعيدا عن ذلك، مهما حاول البعض تبريريا ساذجا.

افتعال ازمة مالية ثم الذهاب الى الرسمية العربية للمساعدة في حلها، ليس سوى فعل استجدائي له ثمن سياسي معلوم، فيما المطلوب وضع الرسمية العربية أمام امتحان بتقديم موقف سياسي كامل عما نريد فعلا، وليس جعجعة لغوية، فمن لا يتقدم برؤية سياسية شاملة محددة، ويكتفي بالصراخ حول أزمة مالية سيكون ثمنه مقابل طلبه، وبالقطع لن يكون هو مطلب الشعب الفلسطيني.

كان الأجدى في ظل كل ما يقال عن علاقات عربية تتسع أبوابها، مع إسرائيل بعلم من سلطة رام الله ومساعدتها، أن تكون الورقة السياسية الفلسطينية المحددة نصا وزمنا، وآلية تنفيذها هي القاعدة، بحيث يدرك الجميع ان القرار الرسمي بدا فعلا في الانتقال من "التبعية الى الاستقلال"، وتلك معركة تفرض جدارا عربيا مشاركا وليس مساندا.

وعناصر الرؤية معلومة جدا تحتاج الى إعادة طباعتها وتوزيعها رسميا لا أكثر.

دون ذلك ومع واقع المشهد الفلسطيني الداخلي، الأكثر سوادا منذ سنوات، سيكون حصادكم حصرما!

ملاحظة: "الجعجعاني" يهدد إسرائيل لو قامت بتنفيذ ضم الضفة كما تعلن، فتلك هي نهاية "التنسيق الأمني" وانهيار السلطة...ياااااااه شو هالعبقرية اللي فاقت عبقرية فيثاغورس...وبيقلك هاي الفرقة بدها تسقط صفقة ترامب!

تنويه خاص: مؤشرات السودان بعد خلع البشير وتحالفه الأمني الإسلاموي، تسير في الصواب السياسي لفجر جديد بعيدا عن ظلامية دامت طويلا...نهاية عهد وبداية عهد...!

صفعة قضائية لـ "الحاكم عباس" وأذنابه!

كتب حسن عصفور/ منذ سنوات قرر رئيس حركة فتح (م7) وسلطة الحكم المحدود جدا وطنيا وعمليا، محمود عباس ان يستخدم الراتب سلاحا ضد كل من يرى انه ليس "عباسيا"، معتقدا انه السلاح الأهم لحصار معارضيه، الذي يتسعون عددا يوما بعد يوم مقابل انحساره الموازي.

سوابق عباس ضد الشعب الفلسطيني تتراكم، لكن الأبرز الذي لم يكن يوما جزءا من المشهد العام، ان يستخدم "الرئيس محدود الصلاحيات" القانون خارج القانون، خاصة ما يتعلق برواتب آلاف الموظفين العاملين أو المتقاعدين، رغم رفض قوى ومؤسسات لتلك الخطوات "الشاذة وطنيا"، في حين لا يجرؤ على المس براتب أي عميل لدولة الاحتلال، بل هو حريص على استمراره لاعتبارات

يعلمها هو و"صديقه" رئيس الشاباك الإسرائيلي الذي يحرص ان يستقبله في منزله برام الله شهريا، كما أعلن هو صوتا وصورة مرارا، فخورا بها.

في يوم 23 ابريل 2019، أصدرت محكمة العدل العليا قرارا، بعد مماطلة استمرت لسنوات، بإعادة رواتب 52 موظف من المقطوعة رواتبهم (وهم بالآلاف).

بعيدا عن محاولات نيابة سلطة عباس، التي لا تكل في خدمة الحاكم، وتبرير كل جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، متجاهلة أنها نيابة لصالح القانون وليس لغيره، لكنها اختارت الحاكم على حساب القانون، فقرار محكمة العدل العليا، سواء تم تنفيذه، وهذا سيكون أحد مستحيلات "القرن"، أم سيتم تجاهله وهو المنطقي، فالأهم أن محكمة رسمية كشفت عورة العهد العباسي، بأنه حاكم لا يقيم وزنا للقانون.

الرسالة التالية، ليس لخاطف الشرعية الوطنية، بل لقوى بررت شراكتها مع عباس بأنها ستعمل على تنفيذ القانون وحمايته، وان شراكتها الحكومية جاءت وفق محددات تم الاتفاق عليها.

لن نعيد التذكير بقرارات المجلسين الخاصة بالبعد السياسي، وفك الارتباط مع دولة الكيان، فتلك قرارات لن ترى النور يوما وعباس لا زال حاكما بأمره وبأمر الشاباك، بل السؤال المباشر لتلك القوى، ما هو الموقف الذي سيكون بعد قرار محكمة العدل العليا، وهي التي لا يمكن ان تتهم انها محكمة تنتمي لتحالف "كارهي عباس"، كما تدعي بعض أدواته الأمنية، قرار صريح مباشر، أن عودة الراتب يجب تنفيذه فورا.

وبالتأكيد، السؤال أيضا يتجه مباشرة الى د. محمد أشتية، الذي أعلن صراحة وبصوت عال وجهوري، بأنه سيعمل على تنفيذ القانون، وسنتجاهل حديثه مؤقتا عن حماية الحريات، فهل سيكون وفيا للقول، ام انه سيلجأ الي استدارة كي يتجاهل تنفيذ الحكم القضائي الذي لا يحمل تفسيرا ملتبسا، وبعد ان حاولت نيابة سلطة عابس مستحيلاتها لمنع القرار، وتكتمل فضيحتها لتبرير قراره، بأن سبب قطع الراتب "مناهضة سياسة الرئيس"، وليس تهمة وطنية بالتعامل مع العدو القومي مثلا.

د. اشتية، بحيث لم يحتسب، سيجد نفسه أمام الاختبار بين القول والفعل، ومنها سيكون الحكم، فإما شهادة "إيزو وطنية" أم شهادة "إيزو في اللا صدق"...الخيار لوزير حكومة عباس الأول. ولا حل وسط بينهما.

قيمة القرار القضائي، انه سيكون سلاحا ليس للموظفين فهم يعلمون حقيقة الأمر، لكن اهم تعرية للمدعي انه حريص على حقوق الشعب الفلسطيني، فمن يدوس القانون ويستخف بالقضاء ويسرق حقوق مواطنيه، لن يكون امينا للدفاع عن حقوق للشعب والوطن.

عباس والقانون خطان متوازيان لا يتلقيان.

ملاحظة: أحد أبرز قيادات حزب الليكود (بيتان) قال من يريد ان يكون وزيرا في حكومة "بيبي" عليه بساره زوجته...كلام يفضح المفضوح لكنه مش خايف ينقطع راتبه، لأن اسمه مش علي ولا يسكن رام الله!

تنويه خاص: أجهزة حماس الأمنية اختطفت الفنان حسام خلف بحجة "تطاوله" على "بلد الثورة والمقاومة والجهاد" قطر وسفيرها ميمي...كتير عيب يا مدعي "المقاومة"...وعيب أكبر على القوى التي تدعي أنها ضد الإرهاب!

صفقة ترامب لا تحتاج "شريك فلسطيني"...يا هؤلاء!

كتب حسن عصفور/ يردد البعض الفلسطيني "الرسمي بشقيه"، أن الخطة الأمريكية الكبرى "صفقة ترامب الإقليمية" لما يسمى بالسلام في الشرق الأوسط، تحتاج الى وجود "شريك فلسطيني"، وبما أن الرئيس محمود عباس وضع قلمه في جيبه، وادار ظهره لها، لذلك لن يكتب لها النجاح، ويذهب البعض الى ما هو أبعد قولا، بانه لا يمكن لأي طرف عربي ان يكون شريكا بعد "قرار" الرئيس عباس.

وتدقيقا في قول هذا "البعض" نكتشف عمق الجهالة السياسية فيما يذهبون، ليس تقديرا فحسب، بل وفقا لحركة مسار الأحداث، ما قبل إطلاق الخطة في بدايات عام 2018، وحتى ساعته، أي قبل الإعلان الرسمي عنها، بعد انتخابات الكيان

الإسرائيلي، (ربما يتم ذلك في 15 مايو (أيار) تاريخ النكبة الكبرى عام 1948 عندما اغتصب 78 % من فلسطين التاريخية وتم تهجير غالبية أهلها).

للمرة الأولى، نجد أن "خطة سياسية" يتم تنفيذ عناصرها قبل معرفتها أو الاطلاع الرسمي على نصوصها، خطة تبدأ بالمباشرة العملية ثم بعد ترسيخ بعض "الحقائق السياسية"، يتم صياغتها وفقا لنتائج التنفيذ ورد الفعل على ما حدث فعليا.

وتصويبا لـ "خدعة الشريك الفلسطيني" شرطا لا بد منه، نسجل خطوات تم تنفيذها واقعيا دونه بل بشراكته صمتا:

*اعلان القدس الشرقية والغربية عاصمة لدولة الكيان، وتم نقل السفارة الأمريكية اليها.

*الغاء القنصلية الأمريكية في القدس المحتلة (الشرقية) والحاقها بالسفارة، لتصبح جزءا منها، في رسالة سياسية واضحة، ان أمريكا لن تتعامل مع "كيانية فلسطينية مستقلة"، وان القادم سيكون ضمن "السيادة الإسرائيلية" أو تحت "السيطرة" الكاملة.

*تأكيدا لموقف أمريكا الجديد، دون اعلان، بعدم الاعتراف بكيانية فلسطينية مستقلة، تم اغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وهي رسالة بالغة الدلالة.

*اعلان أمريكا رسميا، وعبر سفيرها بإسرائيل بان الضفة الغربية هي "يهودا والسامرة"، وهذا تجاوز كلي للمواقف الأمريكية الرسمية، الى جانب الأمم المتحدة، في تأكيد صريح لتأييد المشروع التهويدي وتكريس "دولة اليهود.

* التعامل مع ساحة البراق باعتبارها "الهيكل" وبقايا الحائط الغربي.

*وقف كل أشكال التمويل الى سلطة الحكم المحدود، المباشر أو عبر المنظمات غير الحكومية، واغلاق مكاتب الوكالة الأمريكية للتنمية (يو أس ايد)، والإبقاء فقط على تمويل المخابرات الفلسطينية.

*وقف تمويل وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، واعتبار أن قضية اللاجئين انتهت.

* التعامل مع قطاع غزة كحالة منفصلة سياسية عن الضفة والقدس.

* الى جانب قضية الجولان والقرار الأمريكي بالاعتراف انها "إسرائيلية" كجزء من تلك الخطة.

*فتح الباب الرسمي للعلاقات العربية – الإسرائيلية، وكانت سلطة رام الله شريكا في بعض جوانب ذلك، وترتيب زيارات الى تل أبيب والقدس بغطاءات مختلفة، وشرعنت زيارة نتنياهو الى عُمان، ولم تهتز شعرة سياسية منها لحديث يوسف بن علوي، بل ان رئيس سلطة المقاطعة عباس استقبله فور ما أعلن في البحر الميت.

لن نزيد كثيرا، ولكن ألم تصبح الخطوات، التي ذكرت أعلاه، واقعا سياسيا تم تنفيذه، دون مشورة أو سؤال للطرف الرسمي الفلسطيني، ولم تتوقف أي منها، بل هناك ما هو قادم لاستكمال مشروع التهويد – التقاسم الوظيفي الجديد.

لو كان هناك "قيادة وطنية حقيقية" في المشهد الفلسطيني لما تمكنت الإدارة الأمريكية من المضي قدما في أي خطوة مما سبق، وأولها اغلاق مكتب منظمة التحرير عنوان الغاء "الكيانية"، فكان رد فعلها بيان توصيفي للخطوة الأمريكية، وبحثت عن "حل " للشخص "الممثل" بإرساله الى بريطانيا سفيرا، وتجاهلت حل قضية التمثيل القضة الأخطر.

كان لما يسمى "قيادة الشعب"، ان تسارع فورا بوقف كل أشكال التواصل بما فيها الأمني مع أمريكا، واعتبار وجودهم غير مرغوب في الأراضي الفلسطينية، ضفة وقدس وقطاع، وتتعامل مع ممثليها كعدو سياسي، وليس السماح بعقد لقاءات مشتركة فلسطينية أمريكية إسرائيلية في القدس دون ان تصدر بيانا، رافضا، ولم تتخذ أي خطوة عملية من المشاركين الفلسطينيين فيها.

وجاءت خطوة نقل السفارة الى القدس والاعتراف بها عاصمة للكيان، القضية الأكثر حساسية، وكان الاعتقاد انها ستفجر المواجهة الكبرى، مع دولة الكيان وأمريكا، وتنطلق "انتفاضة شعبية حقيقية" تضع حدا للمغامرة الترامبية، فكانت

المفاجأة الأكبر، ان مر يوم انتقال السفارة بأكثر الأيام سلاسة على الكيان، وغابت كل أشكال الفعل الشعبي، والمنطقة الوحيدة التي غضبت كانت قطاع غزة، حيث استشهد ما يزيد على الـ 70 شهيدا رفضا للخطوة.

ومع كل خطوة تنفيذية، لا تملك قيادة سلطة المقاطعة، وكذا قيادة غزة السياسية سوى اصدار بيانات تصف للشعب مخاطرها، وبأنها لن تسمح مرة ثانية بتكرارها...مواقف تكشف أن "القيادة بشقيها" لم تعد ترتبط بشعبها أو قضيته، وكل ما تبحث عنه مسايرة الحدث دون خسائر مباشرة في شمال "بقايا الوطن" ومكاسب خاصة في جنوبه.

وبعد، هل حقا تحتاج أمريكا لشريك فلسطيني، وهل هناك قيمة لقلم بلا حبر، بات وكأنه ايقونة لا أكثر...

أمريكا ومعها الكيان، لن تدير بالا لأي طرف فلسطيني ما لم تدرك ان الثمن مكلف حقا، لأي قرار سبق او سيكون، وعندما يبدأ حبر القلم بالكتابة لتنفيذ كل قرارات الأطر الرسمية مرة واحدة وليس بالتقسيط، وان تكون غزة قاعدة الدولة، وتنهي حماس انقلابها بقرار وتسليمه الى لجنة وطنية برعاية مصر والجامعة العربية لطمأنه عباس وفريقه (سيتم شرحها تفصيلا في مقال خاص لاحقا)، فلن تضع أمريكا والكيان حسابا للرفض اللغوي، فالخطة تسير وغيرها يصرخ!!

ملاحظة: تصريح القيادي الحمساوي موسى أبو مرزوق ان حركته ترفض مشروع سيناء، وانه ربما يكون جزءا من صفقة القرن إشارة الى انه حماس لديها هذا المشروع، فلو كان حقا لما لم تتقدم به للشعب الفلسطيني والقوى الوطنية؟!

تنويه خاص: تصاب بحالة غثيان كلما تقرأ تصريحا لمن قرر ان يكون "ذيلا سياسيا" في حكومة تمرير المشروع التهويدي، وتزداد الحالة أكثر مع تأكيدهم أنهم لن يسمحوا بعد اليوم بحصار غزة...يا راجل فك "حصارك أولا" وبلاش عنطزة فارغة!

عباس وخطاب الوداع السياسي!

كتب حسن عصفور/ في أول نشاط لرئيس "سلطة الحكم المحدود" محمود عباس، بعد عودته سالما من فحوص طبية، تعمد ان يخاطب الشعب الفلسطيني عبر منصة لقاء حكومة رام الله، كرسالة سياسية – شخصية، بدلا من تقديم توضيح عن حالته الصحية، استمرارا لحالة الاستخفاف التي تسيطر على الواقع في تعامله مع أهل البلاد.

وبعيدا، عن تلك المسألة، فما جاء في خطابه يوم 29 أبريل 2019 هو ما يثير اهتمام الشعب الفلسطيني، وربما المحيط، أكثر مما وصلت اليه حالته الصحية، ما دام التعامل معها بات قضية "عائلية"، فمن حيث الشكل، سقط عباس في أسلوب التخاطب مع الدول العربية عندما أشار الى ما طلبه من "شبكة امان مالي"، حديث لم يحسب حساب كلماته فاستهتر بهم دون تمييز.

حركة عباس نحو الدول العربية على الهواء مباشرة، ستكلف الشعب الفلسطيني كثيرا، وربما لن يجد من يقدم له أي دعم مضاف غير المقرر سابقا، خاصة بعد أن كشفت دولة الاحتلال عن ارقام المقاصة التي يصر على رفضها بلا منطق، سوى أنه قرر رفض 90% من أموال الفلسطينيين (أموال المقاصة) مقابل الـ 10%، فبدلا من استلام ما هو حق وهي مبالغ كفيلة بتخفيف كبير للأزمة، ولا تدفعه للتوسل غير المبرر، يصر على رفضها دون بديل سوى مزيد من تجويع أهل فلسطين.

أسلوب التعامل في حديث عباس سيبني حجرا مضافا بينه وغالبية القادة، ان لم يكن جميعهم، ما سيزيد من معاناة سياسية – اقتصادية للشعب الفلسطيني، وكان أجدر بالمتحدث باسم رئاسة سلطة الحكم المحدود توضيح اقوال عباس، بدلا من التمسك بها.

الى جانب الضرر الذي سيتركه ذلك الحديث عربيا، فما كان منه حول الشأن الداخلي، وخاصة ما يتعلق بـ "المصالحة وانهاء الانقسام"، وضع نهاية عملية لأي محاولات ممكنة، وأغلق الباب أمام أي جهد يمكن ان يكون من أي طرف داخلي أو من قبل الشقيقة مصر.

عباس لخص مطالبه في مصالحة بما يتسق ومضمون "العلاقة الأمنية" مع دولة الاحتلال، فقد أكد بوضوح مطلق ان، لا مصالحة في ظل "تعددية الأجنحة المسلحة" للفصائل، التي وصفها بـ"الميلشيات"، وصف تجاوز كل حدود الاختلاف في التعامل، فوصف تلك الأجنحة العسكرية ومنها "كتائب القسام" و"سرايا القدس" و"كتائب شهداء الأقصى" و"أبو علي مصطفى" و"المقاومة الوطنية"، وغيرها، بتلك الصفة الخارجة عن النص الوطني، تمثل رسالة قاطعة أن "العقدة الفعلية" للرئيس عباس لم تكن مسألة "التمكين" كما روج كثيرا ، بل كيفية الاستجابة للخلاص من تلك الأجنحة العسكرية، متساوقا بصراحة كاملة مع الطلب الإسرائيلي، بحل تلك الأجنحة وتصفيتها، وعباس هنا منح حكومة نتنياهو "مبررا مضافا"، بعد أن اعتبرها "غير شرعية" ويجب حلها.

جيد ان قالها بصوته امام العالم، وباتت مسجلة كي لا يقال انها حالة تصيد من وسائل الإعلام، ويصبح الجدل حول سياق الكلام، فهو حدد طلباته، بـ قانون واحد وسلاح شرعي واحد"، ولا مكان للمليشيات حيث لا يمكنه التعايش معها.

شروط عباس الجديدة تغلق الباب كليا امام جهود انهاء الانقسام، بعد طلبه ذلك كونه يعلم يقينا انه لن يجد حتى من بين تياره غالبية تؤيد مطلبه الشاذ وطنيا، وذاك الوصف يشيطن أيضا كل عمل مقاوم مسلح في الضفة الغربية، ما يضع عقبات مركبة في طريق المصالحة.

شروط عباس الجديدة هدية سياسية صافية للمشروع الأمريكي – التهويدي كونها تغذي استمرار الحالة الانقسامية الفلسطينية، التي هي السلاح التنفيذي لتمرير ذلك المشروع.

مرحلة جديدة قد تفرض ملامح عمل جديدة...فما بعد خطاب عباس يوم 29 ابريل شيء وما قبله شيء آخر...هو خطاب الوداع السياسي لمرحلة وعنوان لمرحلة تختلف كثيرا عما سبقها...ما يستدعي لقاء لكل من يرى خطرا في خطاب عباس من أجل انقاذ ما يمكن إنقاذه من "الشرعية الوطنية" قبل فوات الآوان.

ملاحظة: لا يجوز استمرار صمت حركة حماس على قيام السلطات التركية بقتل فلسطيني تحت التعذيب، خاصة وأن الشاب من قطاع غزة حيث هي سلطة الأمر الواقع، الى جانب ما لها من "دلال سياسي" خاص مع سلطات رجب!

تنويه خاص: معقول يكون تم نصب "كمين سياسي" لعباس بان ترك يتحدث كما يريد دون تنبيهه بأن حديثه مذاع على الهواء في جلسة حكومته...وبعد أن تورط في الحكي تم تذكيره، فلم يملك سوى الاندهاش...شكله فيلم مدروس فخامتك!

ملامح الصفقة الأمريكية... دولة مؤقتة وكيان!

كتب حسن عصفور/ هي "الصفقة" الأكثر غرابة التي يتم تنفيذها بلا نصوص واضحة، لا تحتاج الى "شركاء"، اقتربت على وضع النهايات العملية دون أن يتم معرفتها، على الأقل كما تدعي غالبية "القيادات الرسمية" العربية، والرسمية الفلسطينية بشقيها "الشمالي والجنوبي".

صفقة واجهت رفضا شبه عالمي لها، وربما "غير مسبوق"، لكن الإدارة الأمريكية تتعامل مع كل ما يقال وكأنه شكل من اشكال "الهذيان السياسي"، لا أكثر، بلا قيمة أو فعالية أو تأثير، وما يظهر حتى ساعته انها ناجحة بشكل كبير في تحقيق ما تريد منها.

لكن الأكثر إثارة، ما تعمد "فريق صناعة الصفقة" - خالصي النقاء الصهيوني بأكثر من رئيس وزراء دولة الكيان نتنياهو - من فتح باب التكهنات لمضمون تلك الصفقة، وتسريب ما يحلو لهم، عبر إعلام أمريكي وعبري، ثم يتم ترجمته عربيا ليعاد وكأنه "حقائق مطلقة"، بل ان بعض منهم (تحالف محور قطر تركيا الإخوان وبعض إيران)، مكلفين بترويج أكاذيب سياسية قدر المستطاع.

ولعل "التسريب" الأكثر أهمية، بل وربما الأقرب لجوهر الصفقة، كي تكون صفقة سياسية يمكن التعامل معها من قبل البعض "الرسمي"، ما نشره الكاتب السياسي اليهودي الأمريكي دانيال بايبس، في صحيفة "واشنطن بوست"، حول

العناصر الرئيسية، والتي تصل الى إقامة "دولة مؤقتة" في غالبية الضفة والقدس الشرقية، على أن تبقى "دولة" تحت السيادة الأمنية الإسرائيلية.

الأمريكي بايبس أشار الى أنها ستتكون (من منطقتي "أ" و"ب" في الضفة الغربية بكاملها "نسبتها 42%" وأجزاء من المنطقة "ج" لتصل مساحتها الى نحو 90% من الضفة الغربية، على أن تكون عاصمتها داخل حدود بلدية القدس الممتدة أو بالقرب منها، وربما في منطقة تمتد من شعفاط إلى العيساوية وأبو ديس وجبل المكبر، وستشرف هيئة دولية على إدارة مشتركة بين الطرفين تحكم "المنطقة المقدسة" في القدس بما فيها البلدة القديمة).

ويشير الى عملية ضم مستوطنات بما يقارب الـ 10 من أراضي الضفة والقدس، وهي التي تشكل جوهر "المشروع التهويدي المسمى يهودا والسامرة"، وهي نسبة تقترب عمليا مما تطلع اليه شارون، وتزيد ضعفا على ما تحدث عنه أولمرت وثلاث اضعاف ما عرضه بيلين نيابة عن رابين 1995، خلال مفاوضات ما بعد الاتفاق الانتقالي، قبل أن يتمكن "تحالف أعداء أوسلو" من اغتياله.

بالتأكيد، هي ليست أرقاما نهائيا، قد تزيد قليلا، لكنها قد لا تنقص عنها.

مضمون حل "مسالة القدس" المشار اليه، تؤكد عملية الضم والتقاسم، وتستوحي كثيرا من فكرة أولمرت، التي تقريبا وافق عليها الرئيس محمود عباس وفريقه، وتم تقديم ذلك رسميا الى الإدارة الأمريكية خلال زيارة وفد برئاسة صائب عريقات وعضوية محمد مصطفى وماجد فرج مسؤول مخابرات السلطة الى واشنطن، بعد انتخاب ترامب، عرضوا قبولهم لمشروع أولمرت التفاوضي الذي تقدم به أواخر عام 2006 قبل الاعتقال، ومنعت رايس عباس من قبوله.

ملامح صفقة القدس تؤكد، ما لليهود يرونه "حق ديني"، شركاء في المكان والإدارة، وهو ما يتوافق مع رؤية فتح (م7)، التي اعترفت بحق اليهود في ساحة البراق كمكان ديني مقدس لهم.

تدقيق جاد في عناصر المشروع وفقا للكاتب الأمريكي، نكون امام صفقة ستمثل في حال تقديمها النهائي، كـ "مفاجأة سياسية كبرى"، تقترب كثيرا من "المشروع

السياسي للرئيس عباس"، مع بعض "الانكسارات" التي يمكن التعامل معها، وأنها ستكون "البديل الأنسب" في ظل الواقع الأسود، بعد أن يكتشفوا أنها تختلف كثيرا عما نشر عنها، وأن سيناء ليست من الحل.

الصفقة تتعامل مع "الواقع" حيث تسمح بـ "دولة مؤقتة" في غالبية الضفة والقدس الشرقية، و"كيان خاص" في قطاع غزة، مع آفاق الوحدة بينهما عبر الممر الامن لاحقا.

المفاجأة أصبحت قريبة جدا، والإدارة الأمريكية أنضجتها جيدا مع أطراف عربية، وربما فلسطينية ما، ومع قرب إعلانها الذي أصبح وشيكا جدا، ستجد من يعلن انها تمثل مشروعا عمليا يمكن "البناء عليه"...

ولأن موعد اعلان الصفقة لم تعد بعيدة، بل أقرب كثيرا مما يعتقد بعض "قليلي الدسم الوطني - السياسي"، بات ضرورة من كل القوى الفلسطينية ان تعيد صياغة خطابها ولغتها ومواقفها كي لا تصبح عاملا تنفيذيا مساعدا لتكريس "الحل الأمريكي" الجديد، وقد يجد البعض الفلسطيني، في ظل النكبة القائمة، انها ستكون "حلا إنقاذيا" من كارثة أكبر.

فالرفض للمشروع الأمريكي بلا بديل حقيقي هو قبول به بطريقة جهولة...ودوما نقول (لا عزاء للأغبياء).

ملاحظة: تصريح وزير خارجية سلطة المقاطعة حول قبول عباس لقاء نتنياهو بدون شروط مسبقة يكشف ان الخطة التنفيذية للصفقة الأمريكية بدأت بلعثمة روسية...عرفتوا ليش كان "المالكي هو الحل" في حكومة "نسيان الإخلاص للوطن وتراثه!

تنويه خاص: ما دامت حركة حماس تبحث عن "تحسين الأداء"، وتجري تدويرات وشقلبات، طيب ليه ما سألت أهل القطاع رأيهم أصلا في كل أداء سلطتها خلال 13 سنة غالبها سواده شديد السواد، يمكن كان دلوها على "الأقل رداءة"!

هل تقلب حماس طاولة المشهد السياسي!

كتب حسن عصفور/ لن نضيف كثيرا بالقول، ان الرئيس محمود عباس يملك كثيرا من أوراق القوة السياسية لمواجهة المشروع التهويدي – الأمريكي، لكنه فقد كثيرا من "أوراق الإرادة الوطنية" لتفعيل تلك الأوراق، وهو لا يستطيع ولن يستطيع القيام بتنفيذ أي قرار وطني سبق الإعلان عنه، منذ العام 2015، وكلها تؤكد ضرورة "فك الارتباط" بدولة الكيان وسلطات احتلالها، لكنه يعلم أن الثمن الشخصي سيكون باهظا جدا.

لذلك، تصبح المناشدات وأي نداءات من الفصائل والشخصيات بالعمل على تنفيذ قرارات "المجلسين"، ليست سوى مضيعة للوقت الحقيقي، وسيبقى عباس وأطره الخاصة، وتحديدا مركزية فصيله الأساس فتح (م7) خارج الفعل، وكل ما يمكن عمله لامتصاص حالة الغضب المتنامية ولاستمراره حارسا أمنيا، دون أن يدفع ثمنا، تكراركل ما كرره سابقا، عبر أدواته المعلومة، بأنه سيكلف لجان من أجل "دراسة تنفيذ قرارات المجلسين"، خلال فترة زمنية.

وهو ما سبق عمله منذ أشهر، بل أن حكومة رام الله شكلت "لجان" لبحث العلاقة الأمنية -الاقتصادية مع إسرائيل، والتفكير بـ "البدائل" المناسبة، وحتى تاريخه لم تبحث ولم تدرس ولن تدرس وذهبت تلك الحكومة وستأتي حكومة أقل قدرة، وأكثر ضجيجا لكنها لن تخرج ابدا عن "بيت الطاعة الأمني الإسرائيلي".

شواهد عدم قدرة عباس، حكومة وتحالف عن عدم الذهاب بعيدا في أي مواجهة مع سلطات الاحتلال، لا تحتاج لبراهين، فهو مصر على المضي بحكومة "انفصالية تقسيمية"، تؤدي مهام تنفيذية، "محشورة" في كانتونات تحت السيطرة – السيادة الأمنية، بلا أي ناب كفاحي، تدير الظهر لكل القوى المركزية صاحبة الحضور، وتتمسك بمن فقد الأثر والتأثير، حكومة عباسية خالية من "الدسم السياسي"، ستراكم أزمات مضافة لما راكمته حكومة "الفتى رامي"، خاصة وأنها فقدت جزءا هاما من الدخل المالي بعد قرار عباس برفض أموال المقاصة لفرض المزيد من خطوات حصار الشعب دون أن تحاصر "الزمرة المتسلطة"، كي يصبح الهدف الأساسي ليس وطنيا بل تحسين ما يمكن تحسينه.

دون الاكتراث للحملة الاعلانية لتحالف المقاطعة عن المواجهة والتصدي والصمود، فتلك ليست سوى حملة محدودة التأثير، بلا قيمة وطنية عند شعب الجبارين.

ولأن أدوات المواجهة متعددة، ولها فعالية لو أحسن عملها، فالبداية ستكون من قطاع غزة، وليس من مقر المقاطعة، حيث أصبحت حماس، هي وليس عباس، تمتلك مفتاح "قلب الطاولة السياسية"، من خلال الإعلان الرسمي عن تخليها كليا عن أي مظهر للسلطة والحكم، وتدعو "القيادة السياسية في قطاع غزة" لتسلم أمانة الحكم تحت رعاية الجامعة العربية ومصر، الى حين عقد لقاء قيادي فلسطيني بمشاركة كل أطراف الطيف السياسي بعيدا عن ثقافة الإقصاء.

اعلان حماس تسليم "سلطة الأمر الواقع" في قطاع غزة للقيادة السياسية القائمة كـ "وديعة مؤقتة" وبرعاية الجامعة العربية ومصر، رسالة سياسية، بانها تبحث عن خطوات عملية لإنهاء الانقسام على طريق وحدة وطنية حقيقية، بعيدا عن التجارب الفاشلة، ودون الاختباء وراء شعارات فارغة تحت عباءة "التمكين"، التي ترمي فقط لإنهاء الحالة العسكرية الخاصة في قطاع غزة، دون تقديم بديل وطني كفاحي، كجزء من تعهد فريق فلسطيني للإدارة الأمريكية ودولة الكيان.

خطوة حماس ستكون الحدث الفلسطيني الأبرز ردا على فوز قوى الإرهاب والتطرف في إسرائيل، وتصويبا عمليا لمسار سياسي خرج عن طريقه منذ 12 عاما، ورسالة وطنية بأنها تخلت كليا عن مخزون "البعد الانقلابي" عام 2007، وقفزة نحو تشكيل "وطنية فلسطينية جديدة" تستوعب كل منتجات العمل السياسي، خطوة ضرورية لإعادة تشكيل الأطر التمثيلية وفقا لذلك.

بالتأكيد، ستجد تلك الخطوة رفضا أوليا من مراكز قوى في حماس، بل وقد تخلق توترا تنظيميا غير مسبوق بداخلها، لكن الواقع القادم سيكون أكثر ايلاما لها وللشعب الفلسطيني، لو تجاهلت مغزى الانتخابات في الكيان والتنفيذ السريع للصفقة الأمريكية الإقليمية الكبرى، وأن كل مخزون السلاح في قطاع غزة لن يمثل "جدارا واقيا" للقضية الوطنية.

حسابات الربح والخسارة بالمعني التجاري، التي تسود العقلية الفصائلية أيضا ستقود الى أن الخسارة ستكون فوق المنظور، وربما تسجل في التاريخ ان حماس، هي وقبل عباس، من كان قاطرة تنفيذ الصفقة الأمريكية الكبرى.

نعم خطوة تحتاج الى "شجاعة سياسية" تقترب من "انقلاب على الانقلاب"، بكل ما فيه وله وعليه...خطوة ستمنح حماس "نصرا سياسيا" لم تتمكن حتى تاريخه من حصاده رغم كل ما تدعي. خطوة هي الأولى للداخل الوطني الفلسطيني، ومنها سيفتح لها باب "الشرعية" ولها أن تحلم بقيادتها لو أحسنت الفعل وتخلت عما كان سوادا ظلاميا...

الخيار بيد حماس، وليس بيد عباس بعد انتخابات الكيان واستباقا لإعلان "خطة ترامب" التهويدية للقضية وللمشهد العام عربيا.

هل تكون المفاجأة الكبرى، ويدرك العالم أن المشهد الفلسطيني لا زال أكثر فاعلية، وأنه لا يمكن القفز عنه أو عليه...ولا زال لشعب فلسطين طاقة كامنة تعكس فعلا قولة الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، "يا جبل ما يهزك ريح"!

ملاحظة: فضيحة تعذيب الشاب محمد صافي في مركز أمني حمساوي تستحق وقفة وطنية حقيقية، تقو ما كان مع الطالب دويكات، وتتطلب شجاعة من حماس لاعتقال المجرم المنفذ وحسابه وتقديم الاعتذار للعائلة والشاب والبحث سبل علاجه وتعويضه...غير هيك تشرعنون خطوات عباس والاحتلال لفعل ما يفعلون!

تنويه خاص: حجب موقع "أمد للإعلام" مجددا من قبل هيئة الظلام في مقر مقاطعة رام الله رسالة الى د. أشتية لنفحص صدق الكلام عن الحريات العامة التي وعد...مع ذلك نوعد حراس المقاطعة ان "الانتصار" سيكون لـ"أمد" وانتم ستحصدون العار المركب!

وقاحة "بيبي" السياسية مقابلها "بلادة "رسمية" فلسطينية!

كتب حسن عصفور/ فتح رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب بنيامين نتنياهو، تصغيرا "بيبي"، خزائن الوقاحة السياسية ليتحدث عن الضفة والقدس والاستيطان، وقطاع غزة، وكأنه يعيش في ملكوته الخاص بتغييب كلي لمن يفترض انه حاضر بقوة، كي لا يصل الأمر الى ما وصل اليه هذا "الغر" قولا وفعلا...

بعد الاعترافات الأصدق له، في كشف مخطط زرع التقسيم – الانقسام في المشهد الفلسطيني، وأن بقاء قطاع غزة كيانا خاصا، هو جزء من "الحلم التهويدي"، يقفز الى الحديث عن إمكانية ضم مساحات واسعة (أغلبية) الضفة الغربية الى إسرائيل، وقد يبدا ذلك بإعلان مستوطنة "معاليه ادوميم" جزءا من "السيادة" الإسرائيلية في القدس، مستوطنة تعمل على قطع الطريق على وحدة حقيقية للقدس المحتلة كعاصمة لدولة فلسطين.

خطوة لو حدثت فهي تمثل أول اعلان رسمي إسرائيلي بالحرب على قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، ورسالة أن المشروع التهويدي ماض دون رادع.

قد يرى البعض، ان نتنياهو كرر بان السيطرة الإسرائيلية ستبقى من البحر الى النهر، والسيادة "الأمنية" عليها لن تتزعزع، وهذا ما سبق ان أعلنه منذ أسابيع للمرة الأولى، لكن التغيير الجوهري فيما قاله يوم 6 أبريل 2019، ما لم يقله يوما أي صهيوني، بانه سيفرض "السيادة" الإسرائيلية على الضفة الغربية، وقد يعيد التعديل لاحقا ليبقي السيادة على 60% من الضفة ويترك الـ 40 % للكانتونات المقترحة تحت سيطرة "حكومة تغبير الأقدام" في سياق صفقة ترامب.

الموضوع هنا ليس ما قاله الغر السياسي "بيبي"، فليقل ما يقل، ولكن ما هو الرد الفلسطيني "الرسمي"، (وهنا نفتح قوسا لنعيد تعريف الرسمي بأنه لم يعد تحالف التيار العباسي فقط)، بشقيه في سلطة الحكم المحدود وفصائلها "كثيرة الكلام" غائبة الحضور كليا، وحركة حماس وقيادة غزة السياسية، حاضرة المسيرات بأهميتها، كثيرة التهديد بأنها لن تترك تل أبيب على حالها لو بدأت حربا.

فصائل سلطة الحكم المحدود، لا تملك من امر المواجهة الشعبية، او المواجهة بكل اشكالها، سوى الكلام، وغالبه ضد "الداخل الفلسطيني"، وقليله ضد الطغمة الفاشية وقوات احتلالها، خاصة رأس السلطة محمود عباس، ونسألها هل لا زالت ترى في إسرائيل "عدوا قوميا" بعد تصريحات نتنياهو، ام انها لا تزال تتعامل معها كـ "شريك سياسي" في "اتفاقات" أحالتها حكومات الكيان المتلاحقة منذ 1996 الى أرشيف التاريخ، يرونها "اتفاقات سوداء لهمم وعليهم".

التعريف هنا، مسالة جوهرية لتحديد شكل المواجهة، فالعدو يقاوم بكل ما لك من أسلحة ممكنة، وهنا لا نطلب من "التحالف العباسي" من فتح (م7) الى حزب الشعب مرورا بمسميات حزبية، الذهاب الى أي عمل يحرج قياداتها مع جيش الاحتلال، لكن الطلب فقط هو استخدام "السلاح السياسي" وحده لا غير، بلا أي "تغبير لأقدامكم" وفقا للنظرية الأشتيية الجديدة...سلاح نظيف جدا لا يكلف نفسا فوق طاقتها، هو سلاح يعتمد "الحبر الأحمر" بأن ما كان من اتفاقات بات "كادوكا سياسيا"، لا راد له ما لم تعترف دولة الكيان بما لفلسطين حقا معرفا في قرار الأمم المتحدة 2012، لا أكثر ولا اقل.

هو "السلاح" الأكثر نظافة وخال من أي شبهة "مقاومة"، وقد قالها أمين عام الأمم المتحدة غوتيريش قبل أيام فقط...ذلك ما مطلوب منكم، فهل تستطيعون، وإن لا فالأكثر شرفا وطنيا لكم، لو كان هناك بعضا منه لا زال بكم، اعلان الاعتزال العام، والذهاب الى حيث تستحقون.

أما حركة حماس وقيادة غزة السياسية، فهي بشكل عام شريك في تمرير اقوال نتنياهو، كونها تمتلك قوة شعبية وجماهيرية في الضفة والقدس، لكنها تتعامل معها بحسابات "المناكفة الفصائلية"، وأيضا ليس مطلوبا منها الذهاب الى "الخيار المسلح"، بل للخيار الشعبي، وهو سلاح قد يكون أكثر اذى للمحتلين في الوقت الراهن من الخيارات العسكرية بكل أشكالها.

لا يمكن أن يكون هناك تفسير لحركة الركون الشعبي لتحالف "قيادة غزة السياسية" في الضفة سوى "شراكة" بتمرير الصفقة كجزء من "صفقة" أخرى، رغم ان التهديدات بلسان قيادة حماس تصل الى تدمير تل أبيب وتهجير سكانها لو بدأت حربا على غزة، ولو كان ذلك حقا، اليس القدس والضفة وحمايتها من

التهويد أكثر قدسية من انتظار حرب على غزة...تصريحات تثير كل اشكال الريبة السياسية ما لم تنفذ لخدمة غالبية أراضي دولة فلسطين...

ما يحدث وقاحة سياسية متحركة بسرعة برقية من رأس الفاشية الحاكمة في الكيان، مقابل بلادة سياسية نادرة لم يعرفها الشعب الفلسطيني في أي من مراحل تاريخه، وكأن الرسمية الفلسطينية بشقيها، باتت جزءا من تنفيذ مخطط ليس مجهولا.

ملاحظة: الحديث عن مناقشة الممر الامن كجزء من تفاهمات التسهيلات في قطاع غزة، تصريح يمثل سقطة كلامية او سقطة سياسية...فلا إسرائيل ستسمع ولا مصر ستقبل أن تناقش قيادة غزة أي بعد سياسي لتلك التسهيلات...بكفي "تشبيح مش ناقصة!

تنويه خاص: بالكوا بعد تصريحات بيبي عن ضم غالب الضفة ومستوطنات القدس، شو هي حدود عمل "حكومة المجزأ"...وهل "سلاح غبرة الأقدام" سيهزم قرار سلطة الاحتلال...حكومة بهيك "تكوين" أكيد قدها وقدود!

"يد عباس" الممدودة في الاتجاه الخطأ...هل تعتدل!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا توقفت "أوهام" البعض الفلسطيني ونجحت "أحلام" بعضهم بفوز أولي للتكتل الإرهابي اليميني المتطرف في إسرائيل، وعاد نتنياهو ليتوج "إمبراطورا" لدولة هي الأكثر عنصرية في عالمنا الحديث، وآخر استعمار استيطاني على كوكب الأرض.

خسر البعض الفلسطيني، الذي راهن أن يتم تعديل مسار العنصرية شديدة السواد بفوز تحالف أقل سوادية بقيادة جنرال لا زال بلا أي خبرة سياسية، ومعه شاؤول موفاز أحد الشخصيات التي ارتكبت جرائم حرب، بعد نشر تسجيلات عن طلبه بقتل أكبر عدد من الفلسطينيين خلال المواجهة الكبرى التي قادها الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات، من 2000 – 2004.

لم يكن ابدا موفقا ان يخرج رئيس حركة فتح (م7) ورئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس بتصريح سياسي يعلن فيه بأن يده ممدودة للطرف الإسرائيلي، وتحول فجأة وهو يفتتح مشروع استثماري للصندوق الذي يشرف عليه، الى "داعية" بأن ينتخب "الشعب الإسرائيلي" من يريد السلام، تصريح بدأ وكأنه يلهث وراء سراب لم يقتنع بعد عباس بانه قد تبخر منذ سنوات بعيدة، وانتهى رسميا بتطبيق أغلب خطة ترامب الإقليمية.

وسقطت حركة حماس سقطة سياسية بأن سمحت لأحد قادة القسام الحديث تلميحا عصر يوم الانتخابات تهديدا بما يساهم بالتصويت لصالح اليمين المتطرف، وعمليا لصالح نتنياهو، وهو خيارهم العملي لاستكمال "تفاهمات غزة"، وتحسبا من تصريحات قادة "ازرق أبيض" التي انحازت علانية لصالح سلطة الحكم المحدود في رام الله، ما يهدد "تفاهمات تحالف حماس".

انتهى الرهان والوهم لقيادة سلطة رام الله، ولم يبدأ الفرح بعد لقيادة حماس، بل قد لا يستمر فعلا مع طبيعة التصويت الانتخابي، ولن يكون نتنياهو في ذات الموقع ما قبل الانتخابات مع حماس كما بعدها.

السؤال المركزي لن يكون لحماس، بل للرئيس محمود عباس، هل وصلتك الرسالة، بأن يدك الممدود لهم تم قطعها نهائيا، وأنك لم تعد بذي بال في المشهد الإسرائيلي، وكل ما توقعته وغامرت بسمعة الفلسطيني في تصريح لبس "ثوبا هباشيا" دعاءا وترجيا، خاب.

أغلقوا كل الأبواب في وجهك، فلم يبق لك سوى الباب الفلسطيني، الذي حاولت عبر سنوات طوال أن تغلقه بمفتاح ناله الصد، تصرفت خلافا لما كان يجب أن تتصرف وطنيا، رغم كل ضجيج الكلام، لم تلتزم بأي من قرارات الشرعية الرسمية منذ العام 2015، تعاملت معها بكل خفة واستخفاف، أوصلت الإطار الرسمي الى مرحلة انحداريه نادرة، ساهمت بتعبيد طرق المشروع التهويدي في الضفة والقدس، ونال بني صهيون ما لم يحلموا به بسرعة قياسية منذ ان تم تنصيبك.

الفرصة الأخيرة امامك، وقد تكون محدودة جدا زمنا ومكانا، أن تعيد الذاكرة فقط لما قررت الأطر الفلسطينية، لا أكثر وربما نمنحك فرصة أن تنفذها بأقل قليلا،

الفرصة الأخيرة لتعطيل مسار "التهويدية" التي باتت سرطانا في جسد مشروع الشعب الفلسطيني الوطني.

لست بحاجة للتفكير في جواب السؤال: ما العمل، فكل الأجوبة متوفرة في درج مكتبك، ولن تحتاج مساعدة "صديق"، وما تحتاجه فقط ازالة "غبار" الرهبة والارتعاش عنها، ولا نود قول غير ذلك.

لا تفكر خوفا بل فكر بما يمكن أن يكون نهاية، أعد اتجاه يديك الى الاتجاه الصواب، نحو الداخل الوطني، بعد رحلة تيه سياسية نحو الخارج غير الوطني...ورغم كل شيء تستطيع أن تكون الأقوى لو آمنت بما للشعب الفلسطيني من قوة وقدرة وإمكانيات...فهل تعي وتعيد حركة اتجاه يديك: تلك هي المسالة.

ومجددا الى قيادة حماس، أفيقوا من "وهم" النصر الخادع، فكل ما حدث "مسكنات سياسية" قد تتبخر في لحظة ضغط من ارهابيين على الإرهابي الحاكم، وكل صراخ الصواريخ لن يقيم وزنا عندها، وبدلا من تهديدات بلا طائل للعدو، اعيدوا صواب المنطق السياسي الى الداخل الوطني، بتعديل منهج التفكير بان حماس مهما بلغت شانا لن تستقيم دون الكل الفلسطيني، ولن تذهب ابعد من كونها حركة لتحسين مستوى المعيشة في أحسن أحوالها لو واصلت منهجها المتعاكس مع الوطنية العامة.

انتهى الدرس يا "أذكياء"، فهل تبدأوا جديدا...الشعب ينتظر ولا غيره!

ملاحظة: لفت الانتباه أن عباس لم يأخذ معه الحمد الله في "رحلته التاريخية" من مكتبه الى مشفى برام الله لافتتاح أحد مشاريع صندوقه الاستثماري، رغم انه لا زال مسيرا كوزير أول...شكله الغضب واصل الى قمته.

تنويه خاص: أمريكا وبريطانيا وتركيا وقطر وإيران وإيطاليا والجماعات الإرهابية وتحالف الشر السياسي في طرابلس، تولول من التدخل الخارجي مع كل مكسب للجيش الوطني...شكل هاي الدول صارت "أحزاب ليبية"، كم أنتم عار!